Volume 1 Issue 1 . May 2025 . DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY

ISSN: 3104-378X (Print)

مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY

مجلة علمية محكمة

تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي

Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation

AI&RI

DIGITAL AL-JAZARI

FOR AI & RESEARCH INNOVATION

المجلد رقم 1 العدد رقم 1 ، أيار 2025

info@Digitallt.org

www.Digitallt.org

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي

مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا

Volume 1, Issue 1

Digital Life & Technology

www.digitallt.org

تصدر عن الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي

Published by Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation

عمان – الأردن

P.O.BOX: 711661 AMMAN 11171 JORDAN

Tel: 00962 792034285

Tel: 00962 780536010

المجلد الأول العدد الأول

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي

هذه المجلة

مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا: التسمية والرسالة

بقلم: هيئة التحرير

في زمن تتسارع فيه التحولات الرقمية بشكل غير مسبوق، وتصبح فيه التكنولوجيا قوة محورية تعيد تشكيل مفاهيم المعرفة، والعمل، والعلاقات الاجتماعية، تأتي مجلة "الحياة الرقمية والتكنولوجيا" استجابة لحاجة معرفية متزايدة لفهم هذا العالم الجديد، وتفكيك تعقيداته، واستشراف آفاقه. إنها مجلة علمية، ثقافية، وتطبيقية في آنٍ معًا، تسعى إلى أن تكون منبرًا رائدًا لمتابعة مستجدات الرقمنة والتقنية، بعيون تحليلية ونقدية، تنطلق من واقعنا المحلي وتمتد إلى رحابة التحولات العالمية.

اختيار التسمية لم يأتِ مصادفة.

فـ"الحياة الرقمية" ليست مجرد فضاء إلكتروني نمارس فيه أنشطة افتراضية، بل هي نمط جديد من الحياة، بكل ما يحمله من إمكانات وتحديات. أما "التكنولوجيا" فليست هدفًا بحد ذاته، بل أداة لفهم الإنسان وتحسين شروط وجوده في عالم سريع التغير.

تسعى المجلة إلى أن تؤسس لثقافة رقمية واعية، تعزز الاستخدام الرشيد للتقنيات، وتُعرّف القرّاء بالذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات، والأمن السيبراني، والتعليم الإلكتروني، والتطبيقات الناشئة في الصحة، والإعلام، والاقتصاد، وسائر مجالات الحياة. كما تفتح المجلة أبوابها للباحثين والممارسين، من مختلف التخصصات، لنشر مقالات علمية، ودراسات تحليلية، وتجارب ميدانية، تواكب هذا الحقل المتطور باستمرار.

رسالة المجلة هي أن تدمج بين المعرفة الأكاديمية والواقع العملي، وأن تسهم في تشكيل وعي رقمي مسؤول، يراعي القيم الإنسانية، ويدعم التنمية المستدامة، ويعزز السيادة الرقمية في المجتمعات الناشئة.

في هذا العدد الافتتاحي، نبدأ رحلتنا باستعراض قضايا جوهرية تتعلق بمفهوم التحول الرقمي، أثر الذكاء الاصطناعي في التعليم والإعلام، تحديات الخصوصية، ومستقبل الوظائف في ظل الأتمتة. نأمل أن يجد القارئ في هذه الأوراق بداية حوار غني ومستدام حول دور التكنولوجيا في صياغة المستقبل.

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي

المحتويات

الباحث/ الباحثون	العنوان	الصفحة
نضال راشد المساعيد	**التحديات الأمنية التي تواجه الأسرة العربية: المشكلة والحلول المقترحة**	7
مرام رحمون	**التحول الرقمي كرافعة للتنمية في الدول النامية: بين الواقع والطموح**	37
انصاف بدر	**السلوك البيئي والمناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأنماط، التحديات، والتحولات نحو الاستدامة**	50
آمنة أبو حطب	**إمكانات الذكاء الاصطناعي في الدول الهشة تكنولوجيًا: الفرص، التحديات، وسيناريوهات الاستخدام المستقبلي**	58
عائدة عمر	**دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الأردن: الواقع، والتحديات، والفرص المستقبلية**	69

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي

هيئة التحرير

مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا

Digital Life & Technology

www.digitallt.org

الرقم	الاسم	البلد	العمل	مكان العمل	الإيميل والصفة
1	الأستاذ الدكتور أحمد حمد النعيمي	الأردن	أكاديمي وباحث	جامعة البلقاء التطبيقية	anuimi46@gmail.com (رئيس التحرير)
2	الأستاذ الدكتور العيد جلولي	الجزائر	أكاديمي وباحث	جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة	ldjellouli@gmail.com (عضو)
3	الدكتورة هادية مشيخي	تونس	أكاديمية وباحثة	الإدارة التربوية	mchikhi.hedia@gmail.com (عضو)
4	الدكتور تاج الدين المناني	الهند	باحث وأكاديمي	جامعة كيرالا	thajudeenmannani@gmail.com (عضو)
5	الدكتور نضال المساعيد	الأردن	أكاديمي وباحث	جامعة البلقاء التطبيقية	nedalalmasaeed70@gmail.com (عضو)

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي

الهيئة الاستشارية

مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا

Digital Life & Technology

www.digitallt.org

الرقم	الاسم	البلد	العمل	مكان العمل	الإيميل
1	الدكتور حبيب أخروف	فرنسا	أكاديمي وباحث	السوربون	habibakhrouf@gmail.com
2	الدكتور حسام عزمي العفوري	الأردن	أكاديمي وباحث	الجامعة العربية المفتوحة	hosamco_2006@yahoo.com
3	الدكتورة تالا الخشمان	الأردن	تكنولوجيا المعلومات	جامعة البلقاء التطبيقية	dr.talakhashman@bau.edu.jo
4	السيدة انعام الخفش	بريطانيا	باحثة	عمل حر	i.elkhuffash@gmail.com
5	الدكتورة وفاء شهوان	الأردن	أكاديمية وباحثة	جامعة البلقاء التطبيقية	wafaa-shahwan@hotmail.com

6	الدكتورة آمنة أبو حطب	فلسطين	أكاديمية وباحثة	جامعة النجاح	amona_hatab@hotmail.com

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

التحديات الأمنية التي تواجه الأسرة العربية: المشكلة والحلول المقترحة

الدكتور نضال راشد عوده المساعيد

جامعة البلقاء التطبيقية/ الأردن

Email: nedalalmasaeed@bau.edu.jo

Tel: 00962772399152

الملخص

هذه دراسة تتناول الأسرة العربية والتحديات الأمنية المعاصرة، وما ينتج عن هذه التحديات من قضايا اجتماعية، وانحرافات سلوكية، تتطلب معالجات أمنية، خاصة ما تعلق منها بالمخدرات، كما تتناول هذه الدراسة الوظيفة الاجتماعية للأسرة، وتُميز بين الدور والوظيفة، وتتناول التفكك الأسري ومخاطره، وتتطرق إلى الدور الريادي للمملكة العربية السعودية في معالجة مشاكل الأسرة العربية، والأساليب الإبداعية التي تنتهجها االمملكة في محاربة آفة المخدرات وغيرها من آفات العصر، كما تتطرق هذه الدراسة إلى تأثير كل مِن التسرب المدرسي، وعمالة الأطفال على أمن المجتمعات العربية.

كلمات مفتاحية: الأمن، الأسرة العربية، التفكك الأسري، الإنحراف، الجريمة، المخدرات، الدور الاجتماعي، الوظيفة الاجتماعية.

Abstract

This study addresses the Arab family and contemporary challenges, examining the social issues and behavioral deviations that arise from these challenges, requiring security measures, especially those related to drugs. This study also explores the social function of the family, distinguishing between roles and functions. It delves into family breakdown and its risks. Additionally, this study highlights the leading role of the Kingdom of Saudi Arabia in addressing the problems of the Arab family and the creative methods that the Kingdom employs to combat the scourge of drugs and other contemporary issues. This study addresses the impact of school dropout and child labor on the security of Arab societies.

Keywords: Security, Arab family, family breakdown, deviation, crime, drugs, social role, social function.

1- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعًا مهمًا وحساسًا، وهو الأسرة العربية والتحديات الأمنية المعاصرة التي تتعرض لها، كما أن هذه الدراسة تتناول مجموعة من القضايا الاجتماعية والانحرافات السلوكية التي تتطلب معالجات أمنية، خاصة ما يتعلق منها بالمخدرات، وعمالة الأطفال، والتسرب مِن المدرسة، ومخاطر الأنترنت في حالة سوء الاستخدام، وغيرها.

2- منهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة، ثم تحليلها وتفسيرها.

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأسرة العربية والتحديات الأمنية المعاصرة التي تواجهها.
- التعرف على القضايا الاجتماعية والانحرافات السلوكية التي تنتج عن هذه التحديات.
- التعرف على دور الأسرة في مكافحة آفة المخدرات.
- التعرف على دور المملكة العربية السعودية في معالجة مشاكل الأسرة العربية.

4- مقدمة الدراسة

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وهي اللبنة الأولى التي تتكون منها الأمم والشعوب. فهي المسؤولة عن تنشئة الأجيال وإعدادهم للحياة، ونقل القيم والمبادئ والأخلاق إليهم. وقد تعرضت الأسرة العربية في الآونة الأخيرة لمجموعة من التحديات المعاصرة، التي أثرت على استقرارها وفاعليتها. ومن أبرز هذه التحديات:

- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية: مثل العولمة والهجرة والبطالة، والتي أدت إلى تغير أنماط الحياة الأسرية وضغوطها.
- التقدم التكنولوجي: مثل وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، والتي أدت إلى زيادة الإدمان وانحراف الشباب.
- المشكلات الاجتماعية: مثل الطلاق والعنف الأسري، والتي أدت إلى تفكك الأسر ومشكلات نفسية للأبناء.

ونتيجة لهذه التحديات، ظهرت مجموعة من القضايا الاجتماعية والانحرافات السلوكية التي تتطلب معالجات أمنية، خاصة ما يتعلق منها بالمخدرات، فالمخدرات أصبحت آفة العصر التي تهدد أمن المجتمعات وسلامتها، وتؤثر بشكل سلبي على الأسرة والمجتمع ككل.

تعتبر الأسرة من أهم الوحدات الاجتماعية في أي مجتمع، حيث تلعب دورًا بارزًا في تكوين الهويات وبناء الشخصيات وتحقيق التماسك الاجتماعي. وفي سياق العالم العربي، تأتي الأسرة بمكانة خاصة نظرًا للقيم والتقاليد والثقافات الغنية التي تميز هذا الجزء من العالم. ومع ذلك، فإن الأسرة العربية تواجه في الوقت الحالي مجموعة من التحديات المعاصرة التي تؤثر بشكل مباشر على وظيفتها واستقرارها.

وتسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل هذه التحديات والقضايا الاجتماعية التي نشأت نتيجة لها، وتسلط الضوء على الانحرافات السلوكية والقضايا الاجتماعية التي يمكن أن تنشأ في سياق الأسرة العربية نتيجة لهذه التحديات، مع التركيز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بالأمن الاجتماعي والمخدرات.

وتأخذ الدراسة أيضًا في اعتبارها الوظيفة الاجتماعية للأسرة وتحليل الأدوار والوظائف التي تقوم بها في المجتمع العربي، حيث تسلط الضوء على أهمية التفريق بين الدور والوظيفة الاجتماعية للأسرة وكيف يمكن أن يؤثر هذا التفريق على تحدياتها وتفاعلها مع المجتمع.

لا يمكن تجاهل التفكك الأسري كواحد من التحديات الأساسية التي تواجه الأسرة العربية في الوقت الحالي، وتأتي هذه الدراسة لتحليل مخاطر هذا التفكك وتأثيره على أفراد الأسرة والمجتمع بأسره.

وفي هذا السياق، نجد أن المملكة العربية السعودية تلعب دورًا رياديًا في معالجة مشاكل الأسرة العربية وتحدياتها. وتستعرض الدراسة الأساليب الإبداعية والمبتكرة التي تتبعها المملكة في محاربة آفات العصر مثل مشكلة المخدرات وغيرها، وكيف تساهم في توفير بيئة آمنة ومستدامة للأسرة.

تعكس هذه الدراسة التزامًا بفهم تحديات الأسرة العربية والعمل على توجيه الجهود نحو دعمها وتعزيز استقرارها، بما يخدم الأمن العربي، ويساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المنطقة العربية.

5- ما الأمـــن؟

وَرَدَ لفظ (الأمن) في القرآن في نحو سبعة وعشرين موضعاً، وباشتقاقات متعددة؛ فورد على صيغة (المصدر) في أربعة مواضع، منها قوله تعالى : (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا) البقرة:125، وجاء على صيغة اسم الفاعل، كـ (صفة) في خمسة مواضع، منها قوله سبحانه :(رب اجعل هذا بلدا آمنا) البقرة:126، وجاء (اسماً) في أربعة مواضع، منها قوله تعالى : (وإذا جاءهم أمر من الأمن) النساء:83، وجاءت (فعلاً) في أربعة عشر موضعاً، منها قوله سبحانه :(فإذا أمنتم) البقرة:196 . (1)

وقد جاء لفظ "الأمن" في القرآن الكريم على ثلاثةِ معانٍ، أحدها بمعنى الأمانة الذي هو ضد الخيانة، ومنه قوله تعالى: (فإنْ أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته) البقرة: 283، وثانيها: بمعنى الأمن المقابل للخوف، ومنه قوله تعالى: (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن) الأنعام:82، وثالثها بمعنى المكان الآمن، ومنها قوله سبحانه: (وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يبلغ يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه) التوبة:6. (2)

وأصل (الأمن) طمأنينة في النفس، وزوال الخوف عنها؛ يقال: أمن يأمن أمناً وأَمَنَة وأماناً. والمأمن: موضع الأمن. والأمنة: اسم من أمنت. والأمان: إعطاء الأمنة. والعرب تقول: رجل أُمَّانٌ، إذا كان أميناً. وبيت آمن ذو أمن. ورجل أُمَنَة - بضم الهمزة - إذا كان يأمنه الناس، ولا يخافون شره؛ ورجل أَمَنَة - بفتح الهمزة - إذا كان يُصدق ما سمع، ولا يكذب بشيء. والأمانة: نقيض الخيانة، والمفعول: مأمون وأمين (3). وقد وردَ في لسان العرب لابن منظور: الأَمانُ والأَمانةُ بمعنى، "وقد أَمِنْتُ فأنا أَمِنٌ، وآمَنْتُ غيري من الأَمْن والأَمان".والأَمْنُ ضدُّ الخوف، والأَمانةُ: ضدُّ الخِيانة. (4)، أمّا في المعجم الوسيط، فقد ورد: أَمْناً، وأَماناً، وأَمَانَة، وأَمَناً، وإِمْناً، وأَمَنَةً: اطمأَنَّ وَلم يَخَفْ، فهو آمِنٌ، وأَمِنٌ، وأَمِينٌ. يقال: لك الأَمانُ: أَي قد آمنْتُك. و- البلدُ: اطْمَأَنَّ فيه أَهْلُه. و- الشرَّ، ومنه: سَلِم. و- فلاناً على كذا: وثق به واطمأَنَّ إليه، أَو جعله أَميناً عليه، وفي التنزيل العزيز: {هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ}. (5).

وفي عصرنا الحاضر، ومِن حيث المعاني الاصطلاحية، يتناول عنوان "الأمن" مجموعة واسعة من المواضيع الفرعية، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجالات رئيسية:

أ- **الأمن القومي:** ويتناول هذا المجال الأمن الوطني للدولة، بما في ذلك الدفاع عن أراضيها وحماية مصالحها الحيوية من التهديدات الخارجية والداخلية. ومن المواضيع الفرعية التي يمكن تناولها في هذا المجال ما يلي:

- التهديدات العسكرية: مثل: الحروب والنزاعات، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية.
- التهديدات الاقتصادية: مثل: الاحتكارات، والاغتيالات الاقتصادية، والتضخم.
- التهديدات البيئية: مثل: التلوث، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية.

ب- الأمن الاجتماعي: ويتناول هذا المجال الأمن الاجتماعي للأفراد والمجتمعات، بما في ذلك حماية الأفراد من التهديدات التي تعرض حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم للخطر. ومن المواضيع الفرعية التي يمكن تناولها في هذا المجال ما يلي:

- الجريمة: مثل: القتل، والسرقة، والاغتصاب، والمخدرات.
- العنف: مثل: العنف الأسري، والعنف ضد المرأة، والعنف ضد الأطفال.
- التمييز: مثل: التمييز الديني، والعنصرية، والتمييز ضد المرأة.

ج- الأمن الشخصي: ويتناول هذا المجال الأمن الشخصي للأفراد، بما في ذلك حماية الأفراد من التهديدات التي تعرض حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم للخطر. ومن المواضيع الفرعية التي يمكن تناولها في هذا المجال ما يلي:

- السلامة الشخصية: مثل: السلامة في المنزل، والسلامة في العمل، والسلامة على الطرق.
- الصحة الشخصية: مثل: الوقاية من الأمراض، والعلاج من الأمراض.

ومِن المواضيع الفرعية الأخرى التي يمكن تناولها ضمن هذه المجالات الرئيسية:

د- الأمن السيبراني: ويتناول هذا المجال حماية المعلومات والأنظمة الإلكترونية من التهديدات، مثل: الهجمات الإلكترونية، وسرقة البيانات، والتشويش.

هـ- الأمن الغذائي: ويتناول هذا المجال ضمان حصول الناس على الغذاء الكافي الآمن والصحي.

و- الأمن البيئي: ويتناول هذا المجال حماية البيئة من التهديدات، مثل: التلوث، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية.

ز- الأمن الإنساني: ويتناول هذا المجال حماية حقوق الإنسان الأساسية للجميع، مثل: الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في المساواة.

والحقيقة أنّه ليس بِمُكْنَةِ دراسة أو أكثر الإحاطة بالمعاني العديدة لمفردة "أمن" في عصرنا الحاضر؛ ذلك أنّ الأمن الوطني للدول، وكذلك الأمن الإنساني يتطور باستمرار، ويتم رفده بالمخترعات الحديثة التي تأخذ مدلولات جديدة على الدوام، فدول هذا الزمان في سباق متواصل مِن أجل حماية نفسها، والحفاظ على أمنها من المخاطر الخارجية، والداخلية، وفي هذا السياق سوف تنتقل هذه الدراسة للحديث عن المملكة العربية السعودية، بوصفها نموذجاً رياديا في الحفاظ على الأمن والاستقرار في محيطها، وإقليمها، والعالم بأسره.

6- السعودية: الدور الريادي والنموذج

تشهد المملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده سمو الأمير محمد بن سلمان تطوراً هائلاً في جميع المجالات، مما جعلها من الدول الرائدة في العالم. وقد ساهمت حكمة وحنكة الملك سلمان ورؤية وقيادة ولي عهده في تحقيق هذا التطور، وجَعل المملكة نموذجاً يُحتذى به في الاستقرار والازدهار.

يُعد الملك سلمان بن عبد العزيز قائداً حكيماً وذا رؤية ثاقبة، فقد استطاع أن يحقق العديد من الإنجازات المهمة، والتي كان لها أثر كبير على استقرار المملكة وازدهارها، ومن أبرز هذه الإنجازات:

- القضاء على الإرهاب: لقد استطاع الملك سلمان القضاء على الإرهاب، وجعل المملكة من أكثر الدول أماناً في العالم.

- الإصلاح الاقتصادي: لقد قام الملك سلمان بإصلاحات اقتصادية مهمة، ساهمت في تعزيز الاقتصاد السعودي وجعله أكثر تنوعاً.
- التنمية الاجتماعية: لقد أولى الملك سلمان اهتماماً كبيراً بالتنمية الاجتماعية، وقام بتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تستهدف تحسين حياة المواطنين.

يُعد الأمير محمد بن سلمان قائداً و Visionaries كما يصفونه في أوروبا، والغرب بشكل عام، فقد استطاع منذ أنْ آلت له مقاليد ولاية العهد في المملكة العربية السعودية أن يحقق العديد من الإنجازات المهمة، والتي ساهمت في تعزيز مكانة المملكة على المستويين الإقليمي والدولي. ومن أبرز هذه الإنجازات:

- رؤية 2030: لقد أطلق الأمير محمد بن سلمان رؤية 2030، وهي خطة طموحة لتحويل المملكة العربية السعودية إلى اقتصاد متنوع ومستدام.
- التنمية الاقتصادية: لقد قام الأمير محمد بن سلمان بالعديد من المشاريع الاقتصادية المهمة، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- التنمية الاجتماعية: لقد أولى الأمير محمد بن سلمان اهتماماً كبيراً بالتنمية الاجتماعية، وقام بتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تستهدف تحسين حياة المواطنين.

لقد لعب الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان دوراً مهماً في استقرار بلدهما والأمة العربية والأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء. فقد ساهمت جهودهما في تحقيق السلام والأمن في المنطقة، وتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية، ودعم القضايا الإنسانية ممثلة ب:

- استقرار بلدهما: لقد ساهمت حكمة وحنكة الملك سلمان ورؤية وقيادة ولي عهده في تحقيق الاستقرار في المملكة العربية السعودية، مما جعلها من الدول الرائدة في المنطقة.
- استقرار الأمة العربية: لقد عمل الملك سلمان وولي عهده على تعزيز الاستقرار في الأمة العربية، ودعم الدول العربية في مواجهة التحديات التي تواجهها.
- استقرار الأمة الإسلامية: لقد ساهمت جهود الملك سلمان وولي عهده في تعزيز الاستقرار في الأمة الإسلامية، ودعم الدول الإسلامية في مواجهة التحديات التي تواجهها.
- دعم القضايا الإنسانية: لقد حرص الملك سلمان وولي عهده على دعم القضايا الإنسانية، وتقديم المساعدات للمحتاجين في جميع أنحاء العالم.

لقد ساهمت جهود الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان في تحقيق العديد من الإنجازات المهمة، والتي كان لها أثر كبير على استقرار المملكة العربية السعودية وازدهارها، وكذلك التخفيف من آلام الأمتين العربية والإسلامية، بل والإنسانية جمعاء. ولقد أثبتت هذه الجهود أنهما قائدان عظيمان قادران على قيادة بلادهما والمنطقة نحو مستقبل أفضل.

وتحت قيادة الملك سلمان وولي عهده سمو الأمير محمد بن سلمان، شهدت المملكة العربية السعودية تطورًا هائلاً في البلاد، حيث تمت إقامة مشروعات ضخمة في مختلف المجالات مثل البنية التحتية اللازمة لاستقطاب الاستثمار، كما شهدت تطورًا في النقل والطرق والتعليم والصحة، وهي الجهود التي ساهمت في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتوفير فرص عمل وتطوير الاقتصاد الوطني، والأمن المجتمعي، على النحو التالي:

- **التطوير الاجتماعي والتعليم:**

تولي المملكة العربية السعودية اليوم اهتمامًا كبيرًا لتحقيق التطوير الاجتماعي والتعليم، وكان مِن نتيجة ذلك تنفيذ برامج ومشاريع تعليمية مبتكرة، وزيادة الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي، وتأهيل الشباب لمواجهة التحديات المعاصرة والمساهمة في تطوير المجتمع.

- **الشؤون الإقليمية والدولية:**

تلعب المملكة العربية السعودية دورًا حيويًا في الشؤون الإقليمية والدولية، حيث تعمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، كما تسعى لتعزيز التعاون الدولي ومكافحة التطرف والإرهاب.

- **المساهمة في العمل الإنساني:**

تبرعت المملكة العربية السعودية بمبالغ ضخمة للمساعدات الإنسانية والإغاثة الدولية، وقد تمثلت هذه المساهمات في تقديم المساعدات للدول المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية ودعم مشاريع التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم.

لا يمكن إغفال الجهود الرائدة التي يبذلها الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده سمو الأمير محمد بن سلمان في خدمة بلدهما والأمة العربية والإسلامية والإنسانية، حيث تعكس هذه الجهود التفاني في تحقيق التقدم والرخاء لبلدهما وللعالم بأسره.

إن الرؤية والقيادة الحكيمة للملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان تسهمان في تحقيق الاستقرار والرفاهية للمملكة العربية السعودية والتأثير إيجابي على المنطقة والعالم. وإن هذا الدور الريادي يجسد التزام المملكة العربية السعودية بالعمل من أجل الخير والسلام، ويشكل نموذجًا يجب أن نستفيد منه جميعًا. إن السعودية تبني جسور الحوار وتعزز التعاون الدولي، وهي دائمًا في خدمة الإنسانية.

باختصار، يمكن القول إن دور الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده سمو الأمير محمد بن سلمان في تعزيز الاستقرار والتطور في المملكة العربية السعودية، وتقديم المساهمات الإيجابية على الساحة الإقليمية والدولية لا يقدر بثمن. إنهما يستحقان كل تقدير وتبجيل واحترام للجهود الجبارة التي يبذلانها من أجل تحقيق الخير والتقدم للبلاد والعالم.

وفي استطلاع أجرته هذه الدراسة تحت عنوان: "مقومات الريادة الأمنية للمملكة العربية السعودية"، وشارك فيه 479 شخصاً يمثلون مِهَناً مختلفة، ودرجات علمية متباينة، تم الطلب من كل مشارك اختيار ما يراه السبب الأهم للريادة الأمنية، والقوة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، مِن خلال ما تولد لديه مِن انطباع شخصي حول الموضوع، وكانت الخيارات كما يلي:

السبب	عدد الذين اختاروه
الاستقرار السياسي	78
الوعي الأمني لدى لمجتمع السعودي	72
التنظيم الدقيق للحج	71
احترافية الشرطة والقوات الأمنية	71

قوة النمو الاقتصادي وتنوعه	66
التنظيم الآمن للفعاليات الثقافية والحفلات الفنية	61
القوانين الصارمة السائدة في المملكة العربية السعودية	60
المجموع	479

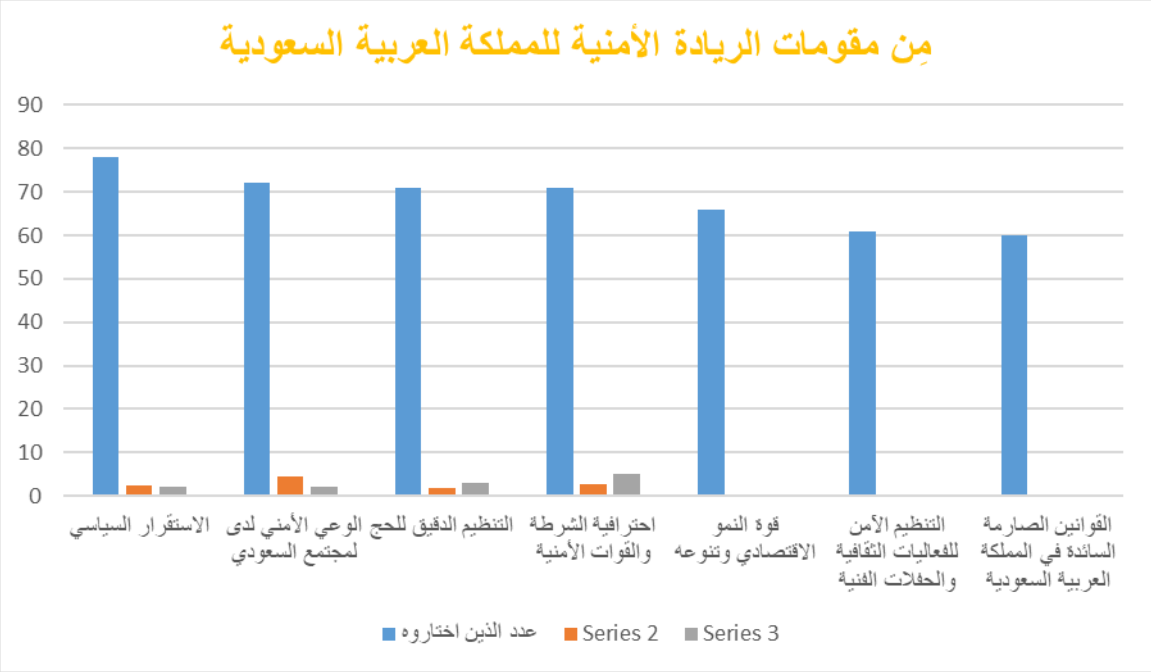

لقد اختارت الدراسة هذه الأسباب، وهي تعلم بأنّ جميعها صحيحة، وتم الطلب من المشاركين اختيار إجابة واحدة حسب انطباعاتهم الأولية لتحديد بؤرة التركيز، ولو تَرَكَت الدراسة المجال للمشاركين لاختيار ما يرونه مناسباً ضمن جميع الخيارات المتاحة لما تمكنت الدراسة من حصر بؤرة التركيز، هذا مِن جهة، ومِن جهة أخرى، فإنّ الإجابات المتقاربة تدل على النجاح الأمني المذهل للملكة العربية السعودية في الحفاظ على أمن المجتمع وأفراده وممتلكاتهم، وأرواحهم، وصون كرامتهم، وأعراضهم.

وبتحويل الأرقام الواردة في هذا الاستطلاع إلى نسب مئوية، نجد ما يلي:

1- الاستقرار السياسي (16.28٪)**: يظهر أن هناك نسبة جيدة من المشاركين ترى أنّ للاستقرار السياسي الأهمية الكبرى في تعزيز الازدهار والنمو في المملكة العربية السعودية، وأبرز مقومات القوة الأمنية للمملكة.
2- الوعي الأمني لدى المجتمع (15.03٪)**: يُظهر الدعم لزيادة الوعي الأمني في المجتمع. هذا يعكس أهمية توعية المجتمع بالأمور الأمنية ودور المواطنين في المساهمة في الأمن الوطني.

3- التنظيم الدقيق للحج (14.86٪)**: يُظهر دعمًا قويًا للجهود التي تبذل لتنظيم الحج بشكل دقيق وفعال. هذا يعكس الأهمية الكبيرة لأداء هذا الركن الأساسي من أركان الإسلام بشكل منظم وآمن.

4- احترافية الشرطة والقوات الأمنية (14.86٪)**: يُظهر الدعم الكبير لاحترافية الشرطة والقوات الأمنية. هذا يشير إلى الثقة في دور الأمن في الحفاظ على الأمن والنظام.

5- قوة النمو الاقتصادي وتنوعه (13.78٪)**: يُظهر الدعم الجيد للنمو الاقتصادي وتنوعه كمقوم للازدهار. إن تحقيق نمو مستدام يعزز الفرص الاقتصادية ويحسن جودة حياة الأفراد.

6- التنظيم الآمن للفعاليات الثقافية والحفلات الفنية (12.73٪)**: يُظهر الدعم للتنظيم الجيد للفعاليات الثقافية والفنية كعامل مساهم في تعزيز الحياة الثقافية والترفيه.

7- القوانين الصارمة في المملكة العربية السعودية (12.53٪)**: يُظهر الدعم لتطبيق القوانين الصارمة كوسيلة للحفاظ على الأمان والنظام.

بشكل عام، تُظهر النتائج أن هناك تركيزًا كبيرًا على الاستقرار السياسي والأمن الوطني، بالإضافة إلى أهمية النمو الاقتصادي وتنظيم الفعاليات الثقافية والفنية. هذه العناصر تعتبر أساسية في مقومات القوة الأمنية للمملكة العربية السعودية، وتعزيز الازدهار والتقدم فيها.

7- الأسرة العربية والتحديات المعاصرة

أ- الوظائف الاجتماعية للأسرة العربية في ظل التحديات المعاصرة

تلعب الأسرة العربية دورًا مهمًا في المجتمع، فهي وحدة اجتماعية أساسية تساهم في استقرار المجتمع واستمراريته. وفي ظل التحديات المعاصرة التي تواجه الأسرة العربية، تبرز الحاجة إلى تعزيز وظائفها الاجتماعية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **التنشئة الاجتماعية:** تلعب الأسرة العربية دورًا أساسيًا في تنشئة الأطفال وتزويدهم بالقيم والأخلاق والمعارف التي يحتاجونها للاندماج في المجتمع. وفي ظل التحديات المعاصرة، تزداد أهمية تنشئة الأطفال على قيم التسامح والاحترام والتعددية، وتعزيز لديهم الوعي بالتحديات التي يواجهها المجتمع.
- **الدعم الاجتماعي:** توفر الأسرة العربية الدعم الاجتماعي لأعضائها، بما في ذلك الدعم العاطفي والمادي والنفسي. وفي ظل التحديات المعاصرة، تزداد أهمية دور الأسرة في دعم أعضائها، خاصة في مواجهة الأزمات والضغوطات.
- **التماسك الاجتماعي:** تساهم الأسرة العربية في تعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال ربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض وتعزيز العلاقات الاجتماعية. وفي ظل التحديات المعاصرة، تزداد أهمية دور الأسرة في تعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال التغلب على الانقسامات الاجتماعية وتعزيز قيم الوحدة الوطنية.
- **المشاركة المجتمعية:** تساهم الأسرة العربية في تعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال مشاركة أفراد الأسرة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية. وفي ظل التحديات المعاصرة، تزداد أهمية دور الأسرة في تعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال تشجيع أفراد الأسرة على المشاركة في العمل الخيري والتطوع.
- **تعزيز التربية الأسرية:** من خلال توفير برامج وورش تدريبية للآباء والأمهات حول أساليب التربية الفعالة والطرق المناسبة لتلبية احتياجات الأطفال في ظل التحديات المعاصرة.
- **دعم الأسر للأسرة:** من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي للأسر التي تواجه صعوبات في تأمين متطلبات الحياة.

- **تعزيز الشراكة بين الأسرة والمجتمع:** من خلال إشراك الأسرة في الأنشطة والبرامج المجتمعية، وتعزيز التعاون بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية.

وتعد الأسرة العربية جزءًا أساسيًا من المجتمع، ويجب العمل على تعزيز وظائفها الاجتماعية، بما يساهم في استقرار المجتمع واستمراريته في مواجهة التحديات المعاصرة.

ب- الأسرة من الوظيفة الاجتماعية إلى الدور الاجتماعي

الوظيفة الاجتماعية هي الغاية التي تهدف إليها الأسرة، وهي ما تقوم به الأسرة بشكل عام. أما الدور الاجتماعي فهو السلوك الذي يقوم به أفراد الأسرة لتحقيق الوظيفة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، الوظيفة الاجتماعية للأسرة هي التنشئة الاجتماعية، والتي تتمثل في تزويد الأطفال بالقيم والأخلاق والمعارف التي يحتاجونها للاندماج في المجتمع، أمّا الدور الاجتماعي للأسرة في هذا الصدد هو تعليم الأطفال السلوكيات المرغوبة، مثل الصدق والأمانة والاحترام.

وبشكل عام، يمكن القول أن الوظيفة الاجتماعية هي الهدف الذي تهدف إليه الأسرة، أما الدور الاجتماعي فهو السلوك الذي يقوم به أفراد الأسرة لتحقيق هذا الهدف. وفي ما يلي بعض الأمثلة لإظهار الفرق بين الوظيفة الاجتماعية والدور الاجتماعي للأسرة:

الوظيفة الاجتماعية	الدور الاجتماعي
توفير الأمن والاستقرار للأفراد	توفير الطعام والشراب والمأوى لأفراد الأسرة
تعزيز التماسك الاجتماعي	مشاركة أفراد الأسرة في الأنشطة الاجتماعية
المشاركة في التنمية الاجتماعية	المساهمة في الأعمال الخيرية

وبذلك نجد، ما يلي:

1- الوظيفة الاجتماعية للأسرة:

- تشير إلى الأدوار والمسؤوليات الأساسية التي تقوم بها الأسرة كوحدة اجتماعية داخل المجتمع.
- تشمل الوظائف الاجتماعية للأسرة توفير الحماية والرعاية لأفرادها، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتوجيه التربية والتعليم للأطفال، وتوجيه القيم والتقاليد الثقافية.
- تعمل الوظيفة الاجتماعية للأسرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والاجتماعية لأفرادها والمساهمة في تنظيم المجتمع.

2- الدور الاجتماعي للأسرة:

- الدور الاجتماعي للأسرة يشير إلى كيفية تأديتها للوظائف الاجتماعية والتأثير الذي تمارسه على المجتمع بشكل عام.
- يمكن أن يكون الدور الاجتماعي للأسرة متغيرًا ومتطورًا بمرور الوقت وتغيرات الثقافة والمجتمع.

- الدور الاجتماعي للأسرة يمكن أن يشمل تأثيرها على القيم والمعتقدات الاجتماعية، ومشاركتها في مبادرات المجتمع المحلي، وتقديم الدعم للجيران والأصدقاء.

وجملة القول، الوظيفة الاجتماعية للأسرة تشير إلى مهامها الأساسية ككيان اجتماعي داخل المجتمع، بينما الدور الاجتماعي للأسرة يشمل كيفية تأديتها لهذه الوظائف وكيفية تأثيرها على المجتمع المحيط بها.

ج- التفكك الأسري ومخاطره على المجتمع وأمنه

يُعد التفكك الأسري من أهم التحديات التي تواجه المجتمع العربي، حيث يؤثر سلبًا على أفراد الأسرة والمجتمع ككل، وتتمثل هذه المخاطر على المجتمع والأمن في أمور أبرزها:

- التأثير على الأطفال: يُعد الأطفال أكثر الفئات تضررًا من التفكك الأسري، حيث يتعرضون للعديد من المشكلات النفسية والسلوكية، مثل: القلق والاكتئاب والعدوانية، وقد يلجأون إلى المخدرات والكحوليات في بعض الحالات.
- زيادة معدلات الجريمة: يرتبط التفكك الأسري بزيادة معدلات الجريمة، حيث يجد الأطفال الذين نشأوا في أسر مفككة أنفسهم في بيئة غير مستقرة، مما قد يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم.
- ضعف التماسك الاجتماعي: يساهم التفكك الأسري في ضعف التماسك الاجتماعي، حيث تفقد الأسرة دورها في تعزيز القيم الاجتماعية والأخلاقية، مما قد يؤدي إلى انتشار الانحلال الاجتماعي.
- تراجع التنمية الاجتماعية: يؤثر التفكك الأسري سلبًا على التنمية الاجتماعية، حيث يفقد المجتمع طاقات الشباب التي يمكن أن تسهم في بناء المجتمع.

وعند الخوض في التفاصيل نجد أنّ تفكك الأسرة يمكن أن يكون له مخاطر كبيرة على المجتمع وأمنه، ومن هذه المخاطر:

1- زيادة الجريمة والعنف: تفكك الأسرة يمكن أن يؤدي إلى زيادة حالات الجريمة والعنف في المجتمع. الأفراد الذين ينمون في بيئة أسرية مستقرة ومحبة عادةً ما يكونون أقل عرضة للانخراط في أنشطة إجرامية.
2- تدهور التربية والتعليم: الأسرة تلعب دورًا مهمًا في توجيه تربية وتعليم الأطفال. عندما تنهار الأسرة أو تفتقد للهيكل والاستقرار، يمكن أن يتأثر تنمية الأطفال وتعليمهم سلبًا.
3- زيادة الفقر: تفكك الأسرة قد يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي. ذلك لأن الأسرة عادة ما تشكل نواة للدعم الاقتصادي والاجتماعي، وعندما تتفكك، يمكن أن يفقد الأفراد هذا الدعم.
4- انعدام الأمان والثقة: الأسرة توفر الأمان والدعم العاطفي لأفرادها. تفكك الأسرة يمكن أن يؤدي إلى انعدام الأمان العاطفي والثقة بين الأفراد، مما يمكن أن يسهم في تدهور العلاقات الاجتمعاعية وزيادة التوتر في المجتمع.
5- تأثير على التراث والقيم: الأسرة هي المكان الذي يتم فيه تمرير التراث الثقافي والقيم إلى الأجيال الصاعدة. تفكك الأسرة يمكن أن يؤدي إلى فقدان هذه القيم والتراث وتشويهها.
6- زيادة احتياجات الخدمات الاجتماعية: تفكك الأسرة يمكن أن يزيد من احتياجات الخدمات الاجتماعية في المجتمع، مما يضغط على الموارد الحكومية والمنظمات الاجتماعية لتقديم الدعم والمساعدة للأفراد المتضررين.

والخلاصة أنّ تفكك الأسرة يمكن أن يساهم في تفاقم مشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ويضعف الأمان والاستقرار الاجتماعي والأمن. لذلك، تعتبر الحفاظ على صحة الأسرة وتعزيز دورها الاجتماعي مهمة بالغة الأهمية لضمان استقرار المجتمع وأمنه، حيث يجب العمل على تعزيز التماسك الأسري، بما يساهم في استقرار المجتمع واستمراريته ومواجهة التحديات التي يواجهها.

د- التفكك الأسري وعلاجه

يُعد التفكك الأسري من التحديات المهمة التي تواجه الأسرة العربية، حيث يؤثر سلبًا على أفراد الأسرة والمجتمع ككل. وفيما يلي بعض الأفكار التي يمكن من خلالها معالجة التفكك في الأسرة العربية:

- **دور الأسرة:**
- تعزيز التواصل بين أفراد الأسرة: من خلال الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل.
- حل النزاعات بالطرق السلمية: من خلال الحوار والتفاهم واللجوء إلى المساعدة المهنية في حالة الحاجة.
- تقوية القيم والأخلاق الأسرية: من خلال غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الأطفال منذ الصغر.
- مشاركة الأسرة في الأنشطة الاجتماعية: من خلال إشراك الأسرة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية، مما يساهم في تعزيز التماسك الأسري.
- **دور المجتمع:**
- توفير الدعم الاجتماعي للأسر المحتاجة: من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي للأسر التي تواجه صعوبات في تأمين متطلبات الحياة.
- تعزيز التربية الأسرية: من خلال توفير برامج وورش تدريبية للآباء والأمهات حول أساليب التربية الفعالة والطرق المناسبة لتقوية العلاقات الأسرية.
- وعية المجتمع بمخاطر التفكك الأسري: من خلال الحملات التوعوية التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع.
- **دور الدولة:**
- سن القوانين والتشريعات التي تحمي الأسرة: من خلال سن القوانين التي تحفظ حقوق الأسرة وأفرادها.
- توفير الخدمات الاجتماعية للأسر: من خلال توفير الخدمات الاجتماعية للأسر التي تحتاجها، مثل: الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية.
- دعم الأبحاث والدراسات حول الأسرة: من خلال دعم الأبحاث والدراسات التي تتناول الأسرة وقضاياها.

ويجب أن يكون هناك تعاون بين الأسرة والمجتمع والدولة من أجل معالجة التفكك الأسري وتعزيز التماسك الأسري، بما يساهم في استقرار المجتمع واستمراريته ومواجهة التحديات التي تعترض طريقه.

وعلاج التفكك الأسري يعتمد على الأسباب والعوامل التي أدت إلى التفكك، ويتطلب جهدًا مشتركًا من أفراد الأسرة. إليك بعض الخطوات والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لعلاج التفكك الأسري:

1- التواصل الجيد: قد يكون نقص التواصل هو أحد أسباب التفكك الأسري. يجب أن تبدأ عملية العلاج بإقامة حوار مفتوح وصادق بين أفراد الأسرة. يمكن أن يساعد مشورو الأسرة أو المعالجون الاجتماعيون في توجيه هذا الحوار.
2- تعلم مهارات التواصل الفعّال: تعلم أفراد الأسرة مهارات التواصل الفعّال، مثل الاستماع بعناية والتعبير عن الأفكار والمشاعر بوضوح وباحترام. ذلك يمكن أن يساعد في تجنب التوترات وفهم احتياجات الآخرين.

3- ضبط النفس وإدارة الغضب: تعلم كيفية التعامل مع الغضب والتوتر بشكل بناء يمكن أن يحسن من العلاقات الأسرية. يمكن أن تشمل هذه التقنيات التنفس العميق والتأمل.

4- التعلم المستمر: قد تحتاج الأسرة إلى التعلم المستمر حول مهارات التربية وإدارة الأزمات والتواصل الأسري. الحصول على المشورة أو الاستعانة بمعالج اجتماعي أو أخصائي نفسي يمكن أن يكون مفيدًا.

5- تعزيز الترابط الأسري: يمكن تحقيق ذلك من خلال قضاء وقت جودة معًا، وإقامة تقاليد أسرية، ودعم بناء الثقة بين أفراد الأسرة.

6- التعامل مع المشاكل المالية والقانونية: إذا كانت هناك مشاكل مالية أو قانونية تسبب توترًا في الأسرة، يجب التعامل معها بجدية واستشارة محترفين إذا كان ذلك ضروريًا.

7- الاهتمام بالصحة النفسية: في بعض الحالات، قد يحتاج أفراد الأسرة إلى البحث عن دعم من أخصائيي الصحة النفسية لمعالجة القضايا النفسية والعاطفية.

8- التعاون والالتزام: يجب على أفراد الأسرة أن يتعاونوا ويتعهدوا بتحسين العلاقات الأسرية والعمل معًا على تحقيق التفاهم والوحدة.

أمّا عن البرامج والتدخلات التي يمكن أن تساعد في معالجة التفكك الأسري:

- **برامج التوعية الأسرية:** وهي البرامج التي تهدف إلى توعية الأسر بأهمية الأسرة ومخاطر التفكك الأسري، وكيفية تعزيز التماسك الأسري.
- **برامج التدريب الأسري:** وهي البرامج التي تهدف إلى تدريب الآباء والأمهات على أساليب التربية الفعالة وطرق حل النزاعات بالطرق السلمية.
- **خدمات الدعم الأسري:** وهي الخدمات التي تهدف إلى تقديم الدعم الأسري للأسر التي تواجه صعوبات، مثل: خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية.

وتعد هذه البرامج والتدخلات من الوسائل المهمة التي يمكن من خلالها معالجة التفكك الأسري وتعزيز التماسك الأسري، كما يجب ملاحظة أن علاج التفكك الأسري يمكن أن يكون عملية طويلة الأمد وتحتاج إلى صبر والالتزام من قبل جميع أفراد الأسرة. الاستشارة المهنية والدعم النفسي يمكن أن تكون مفيدة جدًا في هذا السياق.

هـ - القدوة في ذهن المراهق بين الواقع والمتخيل

القدوة في ذهن المراهق هي شخصية ينظر إليها المراهق باحترام وتقدير، ويرغب في أن يكون مثلها. وقد تكون القدوة شخصية واقعية، مثل أحد الوالدين أو المعلم أو المدرب الرياضي، أو قد تكون شخصية خيالية، مثل شخصية كرتونية أو بطل رواية أو فيلم.

- **القدوة الواقعية:** تلعب القدوة الواقعية دورًا مهمًا في حياة المراهق، حيث تساعده على تطوير شخصيته وتحديد أهدافه واتخاذ القرارات. وعادة ما يختار المراهق قدوة واقعية يشعر أنه يشبهها، ويقدرها لصفاتها الإيجابية، مثل: الذكاء والنجاح والشجاعة والعدل.
- **القدوة الخيالية:** قد يجد المراهق القدوة التي يبحث عنها في شخصية خيالية، حيث توفر له هذه الشخصية عالمًا بديلًا يمكنه الهروب إليه من الواقع. وعادة ما يختار المراهق قدوة خيالية تتمتع بصفات يرغب في امتلاكها، مثل: القوة الخارقة أو القدرات السحرية أو المهارات الاستثنائية.

1- الفرق بين القدوة الواقعية والقدوة الخيالية:

تختلف القدوة الواقعية والقدوة الخيالية في عدة جوانب، منها:

- **إمكانية تحقيق القدوة:** القدوة الواقعية هي شخص حقيقي يمكن للمراهق أن يتواصل معه ويتعلم منه، أما القدوة الخيالية فهي شخصية خيالية لا يمكن للمراهق أن يتواصل معها بشكل مباشر.
- **تأثير القدوة:** قد يكون للشخص الواقعي تأثير أكبر على المراهق من الشخصية الخيالية، حيث يمكن للمراهق أن يتعلم من تجاربه ونصائحه بشكل مباشر.
- **القدرة على الاستلهام:** قد تساعد القدوة الخيالية المراهق على الاستلهام وتطوير قدراته، حيث يمكنه أن يحلم بتحقيق ما حققته هذه الشخصية الخيالية.

2- أهمية القدوة في حياة المراهق:

تلعب القدوة دورًا مهمًا في حياة المراهق، حيث تساعده على:

- **تطوير شخصيته:** يتعلم المراهق من قدوته الصفات الإيجابية التي يرغب في امتلاكها، مثل: الأخلاق الحميدة والقيم الفاضلة والمهارات المختلفة.
- **تحديد أهدافه:** تساعد القدوة المراهق على تحديد أهدافه ورسم طريق النجاح.
- **اتخاذ القرارات:** يساعد المراهق على اتخاذ القرارات السليمة من خلال الاقتداء بتصرفات قدوته.
- **الشعور بالأمان:** يشعر المراهق بالأمان عندما يجد شخصًا يشبهه ويقدره.

3- دور الأسرة في اختيار القدوة:

تلعب الأسرة دورًا مهمًا في اختيار القدوة للمراهق، حيث يمكن للأسرة أن تساعد المراهق على اختيار قدوة واقعية إيجابية. وفيما يلي بعض النصائح التي يمكن للأسرة أن تقدمها للمراهق:

- التحدث مع المراهق عن القدوة التي يعجب بها.
- مساعدة المراهق على اكتشاف صفات القدوة الإيجابية.
- تشجيع المراهق على الاقتداء بالصفات الإيجابية للقدوة.
- تقديم نماذج واقعية إيجابية للمراهق يمكنه أن يتعلم منها.

وتظل القدوة في ذهن المراهق تمثل مفهومًا هامًا ومعقدًا يجمع بين الواقع والمتخيل، وهي تشكل جزءًا أساسيًا من تطور المراهق ونموه الاجتماعي والنفسي، كما أنّها شخصية مهمة في حياة المراهق، حيث تساعده على التوجيه والتنمية، ويمكن النظر إلى هذه المسألة بنقاط على النحو التالي:

1- القدوة الواقعية: تشير إلى الأشخاص الحقيقيين الذين يُعتبرهم المراهقون مصدرًا للإلهام والتأثير. قد تشمل القدوة الواقعية الوالدين، والمعلمين، والأقارب، والأصدقاء، والشخصيات العامة. هؤلاء الأشخاص يلعبون دورًا مهمًا في توجيه المراهقين وتحفيزهم على تطوير مهاراتهم وتحقيق أهدافهم.
2- القدوة المتخيلة: تتعلق بالشخصيات أو الأبطال الخيالية التي يمكن أن يتخيلها المراهق كنموذج للتفوق أو لتحقيق أهدافه الشخصية. هذه الشخصيات تكون غالبًا مأخوذة من الأفلام والكتب والألعاب ووسائل الإعلام، وقد تكون مصدر إلهام للمراهقين لتطوير مهاراتهم أو تحقيق أحلامهم.
3- التأثير على التطور النفسي: تلعب القدوة دورًا كبيرًا في تطور الهوية والقيم الشخصية للمراهق. عندما يرى المراهق قدوة إيجابية تبرز القيم المثلى مثل الأخلاق والعمل الجاد، فقد يسعى لمحاكاتهم.

4- تأثير الواقع ووسائل الإعلام: يتعرض المراهقون للعديد من النماذج الواقعية والمتخيلة من خلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي. تلك النماذج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، وتؤثر بشكل كبير على تصوراتهم وتصرفاتهم.

5- التحليل النقدي: من المهم أن يتعلم المراهقون كيفية تحليل القدوة بشكل نقدي، وذلك بفحص ما إذا كانت هذه النماذج تتناسب مع قيمهم وأهدافهم الشخصية أم لا. هذا يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن القدوة التي يختارونها.

بشكل عام، القدوة في ذهن المراهق تلعب دورًا حاسمًا في تكوين هويتهم وتوجيههم نحو النمو الإيجابي وتحقيق أهدافهم. يجب أن يكون هذا المفهوم جزءًا من حوار مفتوح حول القيم والمثل التي يتم تعزيزها داخل الأسرة والمجتمع.

لكن هل يمكن أن يقتدي المراهق بمن هم سلبيون؟ نعم، يمكن أن تكون قدوة المراهق سلبية، حيث يمكن أن تؤثر سلبًا على سلوكه وشخصيته. وفيما يلي بعض الأمثلة على القدوة السلبية:

- شخص يمثل قيمًا وأخلاقًا سلبية، مثل: العنف أو التعصب أو الكذب.
- شخص يتصرف بسلوكيات غير مسؤولة أو غير أخلاقية، مثل: تعاطي المخدرات أو الكحول أو الانخراط في أعمال إجرامية.
- شخص يتمتع بشعبية كبيرة، ولكن ليس لديه أي صفات إيجابية تستحق التقليد.

وقد يؤدي اختيار المراهق قدوة سلبية إلى:

- اتباع سلوكيات وقيم سلبية.
- التعرض للخطر، مثل: التعرض للعنف أو الإدمان أو الانحراف.
- انخفاض الثقة بالنفس والشعور بالنقص.

ولذلك، من المهم أن تحرص الأسرة على مساعدة المراهق على اختيار قدوة إيجابية، حيث يمكن أن تساعده القدوة الإيجابية على تطوير شخصيته وتحقيق أهدافه.

وفيما يلي بعض النصائح التي يمكن للأسرة تقديمها للمراهق لاختيار قدوة إيجابية:

- التحدث مع المراهق عن القدوة التي يعجب بها، ومساعدته على اكتشاف صفات القدوة الإيجابية.
- تشجيع المراهق على الاقتداء بالصفات الإيجابية للقدوة.
- تقديم نماذج واقعية إيجابية للمراهق يمكنه أن يتعلم منها.

ويجب أن تتذكر الأسرة أن القدوة ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر على سلوك المراهق، حيث تلعب عوامل أخرى دورًا مهمًا، مثل: البيئة الأسرية والمدرسة والأصدقاء؛ لذلك المهم للأهل والمعنيين بالرعاية على مراقبة القدوة التي تتعرض لها المراهقة والتحدث معهم حول تأثير تلك النماذج. يجب تشجيع المراهقين على تطوير قدوات إيجابية تساعدهم على نموهم وتطوير مهاراتهم وقيمهم بشكل صحيح.

و- وجوه التحديات المعاصرة للأسرة وأساليب علاجها

اولا: المخدرات

Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025
المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

1- التحدي الأكبر: المخدرات

آفة المخدرات هي مشكلة عالمية تؤثر على جميع المجتمعات، حيث تؤدي إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

2- مخاطر المخدرات: تؤدي المخدرات إلى العديد من المخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية، منها:

- الإصابة بالأمراض المزمنة، مثل: أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان.
- الإصابة بالأمراض النفسية، مثل: الاكتئاب والقلق والفصام.
- الإصابة بالمشكلات الاجتماعية، مثل: الجريمة والانحراف.
- الوفاة.

3- أسباب تعاطي المخدرات: تتعدد أسباب تعاطي المخدرات، منها:

- العوامل الوراثية: تلعب العوامل الوراثية دورًا في زيادة خطر الإدمان على المخدرات.
- العوامل البيئية: تلعب البيئة المحيطة بالفرد دورًا مهمًا في تعاطي المخدرات، مثل: الأصدقاء والأسرة والمدرسة.
- العوامل الشخصية: تلعب العوامل الشخصية دورًا في تعاطي المخدرات، مثل: الشعور بالوحدة والاكتئاب والرغبة في الهروب من الواقع.

4- طرق الوقاية من آفة المخدرات: هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها الوقاية من آفة المخدرات، منها:

- التوعية بمخاطر المخدرات: من خلال برامج التوعية التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع.
- تعزيز القيم الدينية والأخلاقية: من خلال غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الأطفال منذ الصغر.
- توفير الرعاية الأسرية والمجتمعية: من خلال توفير الدعم الأسري والمجتمعي للأطفال والشباب.

5- دور الأسرة في الوقاية من آفة المخدرات: تلعب الأسرة دورًا مهمًا في الوقاية من آفة المخدرات، حيث يمكن للأسرة أن تساعد أطفالها على تجنب تعاطي المخدرات من خلال:

- توفير بيئة أسرية آمنة وصحية.
- التواصل مع الأطفال والمراهقين وبناء علاقة قوية معهم.
- التوعية بمخاطر المخدرات.
- وضع حدود واضحة للأطفال والمراهقين حول سلوكياتهم.

6- دور المجتمع في الوقاية من آفة المخدرات: يمكن للمجتمع أن يساعد في الوقاية من آفة المخدرات من خلال:

- تعزيز قيم التسامح والاحترام والتضامن.
- توفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية.
- دعم برامج التوعية بمخاطر المخدرات.
- تعزيز التعاون بين الأسرة والمجتمع.

آفة المخدرات هي مشكلة خطيرة تتطلب جهودًا مشتركة من الأسرة والمجتمع والدولة للقضاء عليها. ومكافحة المخدرات في البلاد العربية تعتبر تحديًا كبيرًا وتتطلب جهداً مشتركاً من الحكومات والمجتمع المدني والأفراد. ومن الحلول الرئيسية لمعالجة مشكلة المخدرات:

1. التوعية والتثقيف: يجب تعزيز التوعية بأخطار المخدرات وآثارها السلبية على الصحة والمجتمع. يمكن تنفيذ حملات توعية في وسائل الإعلام والمدارس للتحدث عن مخاطر المخدرات.
2. تعزيز التثقيف الصحي: يجب تشجيع التثقيف الصحي حول مخاطر المخدرات وتأثيرها على الجسم والعقل. يمكن تضمين هذا التثقيف في المناهج المدرسية وتنظيم ورش عمل ونشاطات تثقيفية.
3. زيادة الوعي بالصحة النفسية: يجب تعزيز الوعي بأهمية الصحة النفسية وتوفير الدعم والمساعدة للأشخاص الذين يواجهون مشكلات نفسية قد تكون أحد أسباب تعاطي المخدرات.
4. تعزيز العلاج والإعادة التأهيل: يجب تقديم خدمات العلاج والإعادة التأهيل للمدمنين على المخدرات. ينبغي توفير مرافق علاجية ودعم نفسي واجتماعي للأفراد الذين يبحثون عن المساعدة.
5. التشدد في مكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة: يجب زيادة الجهود في مكافحة تهريب المخدرات والتجارة غير المشروعة ومحاسبة الجماعات والأفراد المتورطين في هذه الأنشطة.
6. تشجيع برامج التنمية الاقتصادية: توفير فرص العمل وبرامج التنمية الاقتصادية في المجتمعات المعرضة لمشكلة المخدرات يمكن أن يقلل من جاذبية التجربة.
7. تعزيز التعاون الدولي: المشكلة تتجاوز الحدود الوطنية، لذا يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات والخبرات.
8. تشجيع البحث والتطوير: يمكن أن يسهم البحث والتطوير في تطوير تقنيات وبرامج جديدة لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان.
9. تعزيز دور الأسرة والمجتمع: الأسرة والمجتمع يمكن أن يلعبوا دورًا هامًا في توجيه الشباب بعيدًا عن المخدرات من خلال تقديم الدعم والرعاية وبيئة صحية وداعمة.
10. تشجيع الرياضة والأنشطة الثقافية: يمكن أن تساهم الأنشطة البدنية والثقافية في توفير بدائل صحية وإيجابية للشباب وتشجيعهم على تخصيص وقتهم وجهدهم لأمور تعزز صحتهم وتنميتهم.

وبذلك فإنّ مكافحة المخدرات تتطلب جهدًا شاملاً ومستدامًا على المستوى الوطني والمجتمعي، وتعتمد على التوعية والتعليم والعلاج والتشدد في مكافحة التهريب وتوفير البدائل الصحية والاجتماعية.

7- الاجراءات الوطنية

إنّ أفضل نموذج لاتخاذ الاجراءات الوطنية السليمة في مجال مكافحة المخدرات هو المملكة العربية السعودية، حيث دأبت على اتخاذ إجراءات أمنية صارمة في مجالات اكتشاف المهربين والمروجين وتجار المخدرات، خاصة أنّ هؤلاء المجرمين مِن تجار السموم والموت يطورون أساليبهم باستمرار للحد من إمكانية اكتشافهم، وإلقاء القبض عليهم، وفي هذا الصدد نجد السعودية تطور أساليب عبقرية وفعالة مِن شأنها اكتشاف المجرمين قبل اجتياز حدودها، وهم يحملون بضاعتهم القاتلة. إنّ أفضل وسيلة لمكافحة المخدرات هي أنْ تمنع الدول هذه الآفة مِن دخول أراضيها، وتزيد مِن الإنفاق على الابتكارات التكنولوجية والقدرات البشرية التي مِن شأنها ملاحقة هذه الآفة، ووأدها في مهدها.

ثانيا: التسرب من المدرسة وأثره على أمن المجتمع العربي

1- الظاهرة وتأثيراتها

التعليم هو أحد أهم الركائز التي تساهم في بناء مستقبل مجتمعاتنا وتحقيق التنمية الشاملة. إن الاستثمار في التعليم يعتبر استثمارًا في الأجيال القادمة وضمانًا لاستقرار المجتمعات وازدهارها. ومع ذلك، تشكل ظاهرة التسرب المدرسي تحديًا كبيرًا يواجهه المجتمعات العربية في الوقت الحالي.

2- فهم ظاهرة التسرب المدرسي

يشير التسرب المدرسي إلى الوضع الذي يتسبب فيه توقف الطلاب عن الحضور إلى المدرسة أو تركهم للتعليم قبل اكتمال تعليمهم الأساسي. يمكن أن يكون التسرب ناتجاً عوامل متعددة مثل الاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، والصحة، والتعليم نفسه. ويَنْتُج عن ظاهرة التسرب تداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية تؤثر على المجتمعات.

3- أثر التسرب على أمن المجتمعات العربية: يؤدي التسرب من المدرسة إلى نتائج خطيرة، منها:

- زيادة مستوى الجريمة والبطالة: التسرب المدرسي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين الشباب، مما يجعلهم عرضة للجريمة والتورط في أنشطة إجرامية. إن الأفراد الذين ليس لديهم تعليم كافٍ يجدون صعوبة في الحصول على وظائف جيدة، وبالتالي يمكن أن ينجذبوا إلى الجريمة كوسيلة لكسب العيش.
- تفاقم التفاوت الاجتماعي: يمكن أن يزيد التسرب المدرسي من التفاوت الاجتماعي، حيث يفقد الأفراد الذين لا يكملون تعليمهم الفرص الاقتصادية والاجتماعية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات والاضطرابات الاجتماعية في المجتمع.
- ضعف التنمية الاقتصادية: يؤثر التسرب المدرسي على قوة العمل والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. إن فقدان القوى العاملة المؤهلة يمكن أن يعرض الاقتصاد للتباطؤ والضعف.
- ضعف الأمن الوطني: التعليم هو عامل أساسي في تشكيل وتعزيز الوعي والانتماء الوطني. إن ضعف نظام التعليم وارتفاع معدلات التسرب يمكن أن يقلل من ولاء الشباب لوطنهم ويجعلهم عرضة للتأثيرات السلبية من الخارج.

نخلص مما سبق إلى أنّ التسرب مِن المدرسة يُعد مِن أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، حيث يؤثر بشكل سلبي على الفرد والمجتمع ككل. ويجب أن تكون مكافحة ظاهرة التسرب المدرسي أولوية قصوى للمجتمعات العربية، فمن خلال تحسين نوعية التعليم وتقديم فرص تعليمية متاحة وجذابة للشباب، يمكننا الحد من التسرب وتعزيز الأمن، والاستقرار في المجتمعات العربية. كما نخلص مما سبق إلى أنّ أسباب ظاهرة التسرب من المدرسة تعود إلى:

1- الظروف الاقتصادية الصعبة: تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى اضطرار بعض الأسر إلى تشغيل أبنائهم في سن مبكرة، مما يضطرهم إلى ترك المدرسة.
2- العوامل الاجتماعية: تؤدي بعض العوامل الاجتماعية، مثل التفكك الأسري والعنف المنزلي، إلى انحراف بعض الطلاب وعزوفهم عن الدراسة.
3- العوامل التربوية: تؤدي بعض العوامل التربوية، مثل ضعف جودة التعليم ونقص المعلمين المؤهلين، إلى تذمر الطلاب وعزوفهم عن الدراسة.

وتقودنا الاستنتاجات السابقة إلى أنّ التسرب مِن المدرسة يؤدي إلى:

أ- زيادة الجريمة: يؤدي التسرب من المدرسة إلى زيادة الجريمة، حيث يضطر المتسربون من المدرسة إلى اللجوء إلى أساليب غير مشروعة لكسب الرزق، مثل السرقة والمخدرات.

ب- الانحراف الفكري: يؤدي التسرب من المدرسة إلى زيادة الانحراف الفكري، حيث يسهل على المتسربين من المدرسة الانخراط في جماعات التطرف والإرهاب.

ج- ضعف التنمية الاقتصادية: يؤدي التسرب من المدرسة إلى ضعف التنمية الاقتصادية، حيث يحرم المجتمع من كوادر وطنية مؤهلة للعمل في مختلف المجالات.

4- الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة التسرب من المدرسة

يتضح لهذه الدراسة بما لا يقبل الشك، بأنّ التسرب من المدرسة مِن التحديات الخطيرة التي تواجه المجتمعات العربية، حيث يؤثر بشكل سلبي على الفرد والمجتمع ككل. ويجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمعالجة هذه الظاهرة، وذلك من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمعات العربية.

أ- الظاهرة وعلاجها

معالجة مشكلة التسرب من المدرسة في المجتمعات العربية تتطلب جهداً مشتركاً من المؤسسات التعليمية، والحكومات، والمجتمع المحلي والأسر. وتجد هذه الدراسة بأنّ الإجراءات التالية مِن شأنها أنْ تساهم في معالجة هذه المشكلة:

1. تحسين جودة التعليم: يجب العمل على تحسين جودة التعليم في المدارس، بما في ذلك توظيف معلمين مؤهلين وتوفير المواد الدراسية اللازمة. يجب أن يكون التعليم ملهماً وجاذباً للطلاب.
2. توفير برامج دعم: يجب تقديم برامج دعم إضافية للطلاب الذين يواجهون صعوبات في التعلم، سواء كانت هذه الصعوبات على الصعيد الأكاديمي أو والاجتماعي.
3. التوعية بأهمية التعليم: يجب على المدارس والجهات الحكومية تنظيم حملات توعية للأسر والطلاب حول أهمية التعليم، وتأثير التسرب على المستقبل الشخصي للفرد والاقتصادي للدولة.
4. المشاركة المجتمعية: يمكن للجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية أن تساهم في مكافحة التسرب من خلال تنظيم برامج تعليمية مساعدة ونشاطات اجتماعية تثقيفية.
5. توفير فرص تعليمية بديلة: يجب توفير فرص تعليمية بديلة للطلاب الذين قد انسحبوا من المدرسة؛ ذلك يشمل تقديم دورات تدريبية مهنية وبرامج تعليمية مستمرة للشباب.
6. مكافحة التفاوت الاجتماعي: يجب تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي من خلال سياسات توفير فرص متساوية للجميع، بما في ذلك الفرص التعليمية.
7. مراقبة ومتابعة: يجب على النظام التعليمي مراقبة معدلات التسرب والبحث في الأسباب واتخاذ إجراءات فورية للتصدي لهذه المشكلة.
8. تشجيع المشاركة الأسرية: ينبغي تشجيع الأسر على المشاركة الفعّالة في تعليم أبنائهم، ودعمهم في مساراتهم التعليمية.

مع مراعاة هذه الإجراءات والالتزام بالتعاون بين الجميع، يمكن تقليل معدلات التسرب من المدرسة في المجتمعات العربية وبالتالي تعزيز الأمان والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة. ونخلص من ذلك إلى أنّ علاج ظاهرة التسرب مِن المدرسة في بعض المجتمعات العربية يتطلب:

- تحسين الظروف الاقتصادية: يجب تحسين الظروف الاقتصادية للمجتمعات العربية، وذلك من خلال توفير فرص عمل للمواطنين ودعم الأسر الفقيرة. حيث أن الفقر هو أحد أهم الأسباب التي تدفع الأسر إلى تشغيل أبنائها في سن مبكرة، مما يضطرهم إلى ترك المدرسة.
- تعزيز التماسك الأسري: يجب تعزيز التماسك الأسري، وذلك من خلال التوعية بأهمية الأسرة ودور الأب والأم في تنشئة الأبناء. حيث أن التفكك الأسري والعنف المنزلي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انحراف بعض الطلاب وعزوفهم عن الدراسة.
- تحسين جودة التعليم: يجب تحسين جودة التعليم، وذلك من خلال تدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية. حيث أن ضعف جودة التعليم ونقص المعلمين المؤهلين من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تذمر الطلاب وعزوفهم عن الدراسة.
- التوعية المجتمعية: يجب توعية المجتمع بمخاطر التسرب من المدرسة، وذلك من خلال البرامج التوعوية والحملات الإعلامية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم المؤسسات التعليمية والمجتمعية في الحد من مشكلة التسرب من المدرسة من خلال مجموعة من المبادرات، منها:

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب: حيث يمكن أن يساعد هذا الدعم الطلاب على التغلب على المشكلات التي تواجههم، مثل التنمر والإحباط.
- توفير الأنشطة اللاصفية والبرامج الترفيهية: حيث يمكن أن تساعد هذه الأنشطة الطلاب على الاندماج في المجتمع المدرسي وتعزيز حبهم للدراسة.
- بناء شراكات مع الأسر والمجتمع المحلي: حيث يمكن أن تساعد هذه الشراكات على تنسيق الجهود للحد من مشكلة التسرب من المدرسة.

إن معالجة مشكلة التسرب من المدرسة تتطلب جهودًا مشتركة من جميع الجهات المعنية، وذلك من أجل تحقيق مستقبل أفضل للمجتمعات العربية؛ ذلك أنّها ظاهرة اجتماعية خطيرة تؤثر بشكل سلبي على الفرد والمجتمع ككل.

ثالثا: عمالة الأطفال وتأثيرها على الانحرافات السلوكية والاجتماعية في المجتمعات العربية الفقيرة

عمالة الأطفال والتسرب من المدرسة هما مشكلتان اجتماعيتان خطيرتان تؤثران على المجتمعات العربية الفقيرة وأمنها، واستقرارها الاجتماعي، وعلى الرغم من أنهما مختلفان، إلا أن لهما تداخل وتأثير مشترك على الانحرافات السلوكية والاجتماعية في تلك المجتمعات، وتجد هذه الدراسة أنّه من الضروري التمييز بين عمالة الأطفال والتسرب من المدرسة، فليس شرطاً أنْ يؤدي كل تسرب من المدرسة إلى عمالة أطفال، حيث تنحصر عمالة الأطفال في المجتمعات الفقيرة، التي يندفع أطفالها للعمل مِن أجل الحاجة الماسة إلى المال لتوفير نفقات الأسرة، والفرد. وتزيد عمالة الأطفال من الانحرافات السلوكية والاجتماعية، كما تعرض الأطفال للخطر، وتحرمهم من حقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والطفولة السعيدة، وقد يعانون من تدهور نفسي وجسدي، وانحرافات سلوكية نتيجة للظروف القاسية التي يمرون بها.

والتشابك بين عمالة الأطفال والتسرب من المدرسة يمكن أن يكون مدمرًا للأطفال، حيث يمكن أن يتعرضوا للتسلط، كما يمكن الاستغلالهم في أعمال غير قانونية، ناهيك عن فقدانهم الفرص التعليمية. وللتغلب على هذه المشكلة، يجب على المجتمعات العربية الفقيرة توجيه جهودها نحو توفير فرص تعليمية متاحة للجميع، وتنفيذ قوانين صارمة تحظر عمالة الأطفال وتحمي حقوق الأطفال.

1- آثار عمالة الأطفال على صحة الأطفال ونموهم النفسي والاجتماعي:

المشاكل الصحية: تؤدي عمالة الأطفال إلى تعرض الأطفال إلى مجموعة من المخاطر الصحية، مثل حوادث العمل والإصابات والأمراض المهنية. كما أن العمل في سن مبكرة يحرم الأطفال من الحصول على التغذية والتعليم والرعاية الصحية اللازمة لنموهم الطبيعي.

المشاكل النفسية: تؤدي عمالة الأطفال إلى تعرض الأطفال إلى مجموعة من المشكلات النفسية، مثل التوتر والقلق والاكتئاب. كما أن العمل في سن مبكرة يحرم الأطفال من اللعب والتفاعل مع أقرانهم، مما يؤثر سلبًا على نموهم النفسي والاجتماعي.

المشاكل الاجتماعية: تؤدي عمالة الأطفال إلى حرمان الأطفال من حقهم في التعليم، مما يؤثر على فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة في المستقبل. كما أن العمل في سن مبكرة يحرم الأطفال من ممارسة حياتهم الاجتماعية الطبيعية، مما يساهم في انتشار الانحرافات السلوكية والاجتماعية.

2- آثار عمالة الأطفال على الانحرافات السلوكية والاجتماعية في المجتمعات العربية الفقيرة:

- الانحراف السلوكي: تساهم عمالة الأطفال في انتشار الانحراف السلوكي بين الأطفال، مثل السرقة والمخدرات والجريمة. حيث أن الأطفال العاملين في سن مبكرة يكونون أكثر عرضة للانحراف السلوكي بسبب تعرضهم للضغوط والمخاطر المختلفة.
- الانحراف الاجتماعي: تساهم عمالة الأطفال في انتشار الانحراف الاجتماعي بين الأطفال، مثل التسرب من المدرسة وزواج الأطفال والعنف الأسري. حيث أن الأطفال العاملين في سن مبكرة يكونون أكثر عرضة للانحراف الاجتماعي بسبب حرمانهم من حقهم في التعليم وعيش حياة طبيعية.

3- حلول لمعالجة ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمعات العربية الفقيرة:

- تحسين الظروف الاقتصادية: يجب تحسين الظروف الاقتصادية للمجتمعات العربية، وذلك من خلال توفير فرص عمل للمواطنين ودعم الأسر الفقيرة. حيث أن الفقر هو أحد أهم الأسباب التي تدفع الأسر إلى تشغيل أبنائها في سن مبكرة.
- تعزيز التماسك الأسري: يجب تعزيز التماسك الأسري، وذلك من خلال التوعية بأهمية الأسرة ودور الأب والأم في معالجة ظاهرة عمالة الأطفال. حيث أن التفكك الأسري والعنف المنزلي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عمالة الأطفال.
- سن قوانين صارمة لمكافحة عمالة الأطفال: يجب سن قوانين صارمة لمكافحة عمالة الأطفال، وفرض عقوبات رادعة على المخالفين.
- التوعية المجتمعية: يجب توعية المجتمع بمخاطر عمالة الأطفال، وذلك من خلال البرامج التوعوية والحملات الإعلامية.

ونخلص مما سبق إلى أنّ عمالة الأطفال ظاهرة اجتماعية خطيرة تنتشر في المجتمعات العربية الفقيرة، حيث يضطر الأطفال إلى العمل في سن مبكرة لمساعدة أسرهم على توفير لقمة العيش. وتؤثر عمالة الأطفال بشكل سلبي على صحة الأطفال ونموهم النفسي والاجتماعي، كما أنها تساهم في انتشار الانحرافات السلوكية والاجتماعية في هذه المجتمعات. إن معالجة ظاهرة عمالة الأطفال يتطلب جهودًا مشتركة من جميع الجهات المعنية، وذلك من أجل حماية الأطفال وتحقيق مستقبل أفضل لهم ولمجتمعاتهم، وأمنها.

رابعا: أثر وسائل التواصل الاجتماعي

8- ماذا نحتاج لحماية الاسرة وضمان امنها؟

للإجابة على السؤال اعلاه، قام الباحث بإجراء استطلاع علمي من خلال استبيان استخدم به العينة العشوائية، حيث تم اختيار المشاركين عشوائيًا من مجموعة متنوعة من الأعمار والجنسيات. وهذا يعني أنه تم اختيار الأفراد بدون تمييز مسبق أو اختيار يدوي، بل تم اختيارهم بشكل عشوائي من السكان أو المجتمع الذي تم استهدافه للبحث.

تمثل هذه الطريقة طريقة فعالة للحصول على تمثيل عينة متنوعة تمثل مجتمع أو فئة معينة بشكل عادل. وبالنظر إلى توزيع الأعمار والجنس في الاستبيان، يبدو أن العينة تمثل مجموعة متنوعة من الأفراد من مختلف الأعمار والأجناس، مما يجعلها تمثيلية نسبياً للمجتمع المستهدف. وهذا النوع من العينات يساعد على زيادة قابلية البيانات للتعميم والتنبؤ باتجاهات أو سلوكيات المجتمع أو الفئة المعنية بالبحث.

أ- تمييز العينة

لا حاجة ضرورية لتمييز نوع العينة العشوائية إلى "بسيطة" أو "منتظمة" في الكثير من السياقات، لأن مصطلح "عينة عشوائية" يشير عادة إلى عينة تم اختيارها بشكل عشوائي دون تمييز إضافي. إذا كانت العينة عشوائية، فإنها تعني أن كل فرد من السكان المستهدفين في البحث لديه فرصة متساوية للانتقاء في العينة.

ومع ذلك، في البحوث الإحصائية المتقدمة قد يتم استخدام مصطلحات مثل "عينة عشوائية بسيطة" للإشارة إلى عينة تم اختيارها بشكل عشوائي بسيط دون تجزئة معقدة. وقد تستخدم مصطلحات أخرى مثل "عينة منتظمة" للإشارة إلى عينة تم اختيارها بناءً على نمط أو ترتيب محدد. ومع ذلك، يمكن استخدام مصطلح "عينة عشوائية" بشكل عام للإشارة إلى العينات التي تم اختيارها بشكل عشوائي دون الحاجة إلى تفصيل إضافي، وهو ما اعتمدته هذه الدراسة.

ب- مفردات الاستبيان ونتائجه

وفي اسطلاع أجرته هذه الدراسة بالتعاون مع جامعة البلقاء التطبيقية، والمحور الإنساني العالمي للتنمية والأبحاث، واشتمل على مشاركين من الجنسين، ومن مختلف الأعمار، والدرجات العلمية، وتم إعداده للمشاركة في جائزة الأمير نايف للأمن العربي رقم (61)، جاءت النتائج كما سنوضحها تالياً:

أولاً: بالأرقام

القسم الأول: معلومات شخصية:

1- الجنس:

- ذكر: 98	- انثى 78

2- العمر:

اقل من 18 سنة	10
18 – 30 سنة	38
31 – 45 سنة	54
46 – 60 سنة	46
اكثر من 60 سنة	28

القسم الثاني: الأسرة العربية

3- هل تعيش مع عائلتك في نفس المنزل؟

- نعم: 167	- لا: 9

4- هل تعتقد أن الأسرة العربية تواجه تحديات اجتماعية في الوقت الحالي؟

- نعم: 169	- لا: 3	- لا أعرف: 4

5- ما هي أكبر التحديات التي تواجه الأسرة العربية في رأيك؟ (اختر أكثر من إجابة واحدة إذا لزم الأمر)

- التفكك الأسري: 20	- الضغوط الاقتصادية: 35	- التحديات الامنية: 41
- تأثير وسائل التواصل الاجتماعي: 28	- التحديثات الصحية: 19	- التحديات التعليمية: 33

القسم الثالث: التحديات الأمنية

6- هل تعتقد أن هناك تحديات أمنية تؤثر على الأسرة العربية في الوقت الحالي؟

- نعم: 160	- لا: 10	- لا أعرف: 6

7- ما هي أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها الأسرة العربية برأيك؟ (اختر أكثر من إجابة واحدة إذا لزم الأمر)

- انتشار المخدرات: 61	- الجريمة والعنف: 55
- التهديدات الإرهابية: 29	- انعدام الامن الاجتماعي: 31

ثانياً: النسب المئوية

يمكن ترجمة الأرقام إلى نسب مئوية كما يلي:

القسم الأول: معلومات شخصية

1- الجنس:

- ذكور: 55.65%	- إناث: 44.35%

2- العمر:

اقل من 18 سنة	5.7%
18 – 30 سنة	21.6%
31 – 45 سنة	30.8%

46 – 60 سنة	%26.2
اكثر من 60 سنة	%15.7

القسم الثاني: الأسرة العربية

3- هل تعيش مع عائلتك في نفس المنزل؟

- نعم: %94.9	- لا: %5.1

4- هل تعتقد أن الأسرة العربية تواجه تحديات اجتماعية في الوقت الحالي؟

- نعم: %95.5	- لا: %1.7	- لا أعرف: %2.8

5- بشكل عام: ما هي أكبر التحديات التي تواجه الأسرة العربية في رأيك؟ (اختر أكثر من إجابة واحدة إذا لزم الأمر)

- التفكك الأسري: %11.4	- الضغوط الاقتصادية: %19.9	- التحديات الأمنية: %23.3
- تأثير وسائل التواصل الاجتماعي: %16.0	- التحديات الصحية: %10.8	- التحديات التعليمية: %18.8

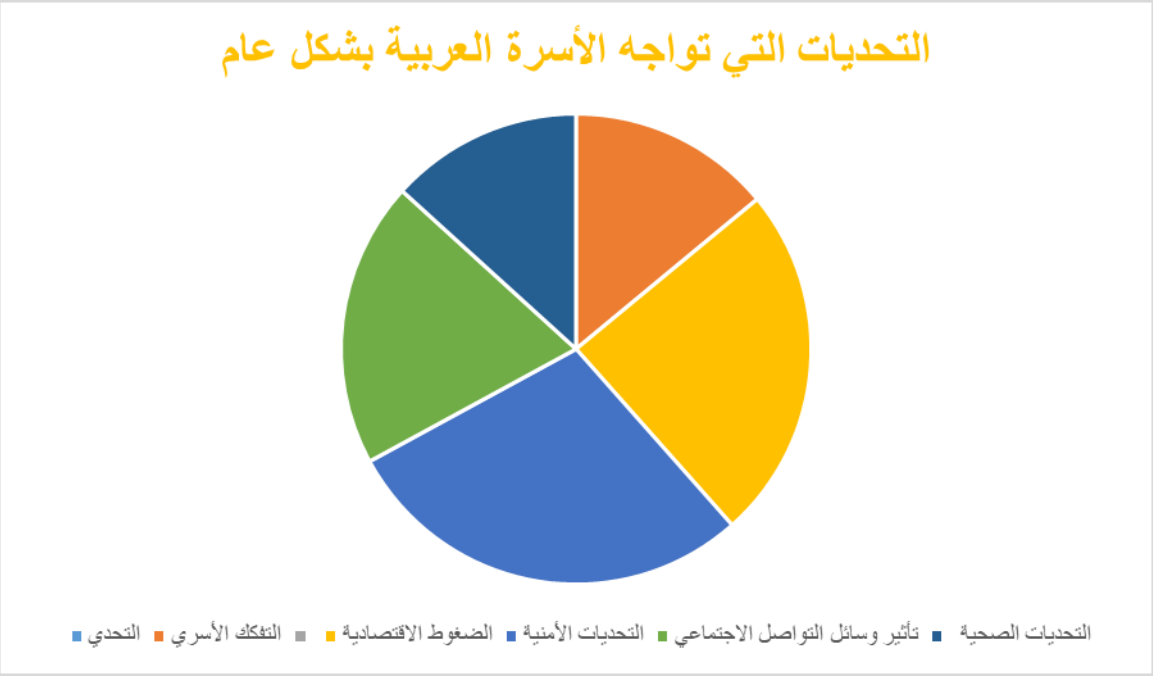

القسم الثالث: التحديات الأمنية

6- التحديات الأمنية بشكل خاص: هل تعتقد أن هناك تحديات أمنية تؤثر على الأسرة العربية في الوقت الحالي؟

- نعم: 90.9%	- لا: 5.7%	- لا أعرف: 3.4%

7- ما هي أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها الأسرة العربية برأيك؟ (اختر أكثر من إجابة واحدة إذا لزم الأمر)

- انتشار المخدرات: 34.7%	- الجريمة والعنف: 31.3%
- التهديدات الإرهابية: 16.8%	- انعدام الامن الاجتماعي: 17.2%

ترتيب التحديات الأمنية – حسب الاستطلاع- التي تواجه الأسرة العربية

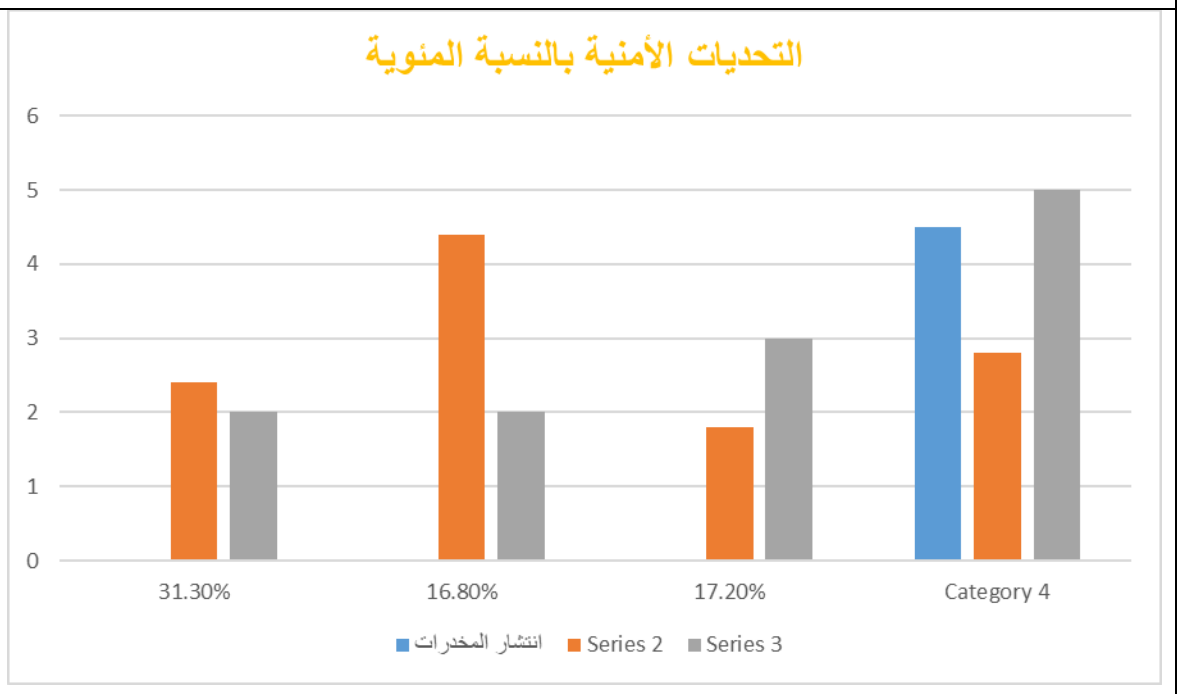

انتشار المخدرات	انعدام الامن الاجتماعي	التهديدات الامنيه	الجريمة والعنف
34.7	%17.2	%16.8	%31.3

ثالثاً: التحليل

- **عنوان الاستبيان:** الأسرة العربية والتحديات الأمنية المعاصرة

- **مقدمة:**

Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

يعكس هذا الموضوع نتائج استبيان أُجري حول الأسرة العربية والتحديات الأمنية التي تواجهها في الوقت الحالي. تم استجواب مشاركين من مختلف الأعمار والجنسيات بهدف فهم وتحليل وجهات نظرهم حول التحديات الاجتماعية والأمنية التي تؤثر على الأسرة العربية.

- **القسم الأول:** معلومات شخصية:

- بينت النتائج أن عدد المشاركين في الاستبيان بلغ 176 شخصا، مع توزيع متساوي بين الجنسين حيث بلغ عدد الذكور 98 وعدد الإناث 78.
- تمثل مجموعة متنوعة من الأعمار في الاستبيان، حيث شملت أشخاصًا من جميع الفئات العمرية، مع تفوق طفيف لفئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و45 عامًا.

- **القسم الثاني:** التحديات التي تواجه الأسرة العربية:

- بينت النتائج أن عدد المشاركين في الاستبيان بلغ 176 شخصا
- كشفت النتائج أن 95.5٪ من المشاركين يعتقدون أن الأسرة العربية تواجه تحديات اجتماعية في الوقت الحالي، مقابل نسبة صغيرة من المشاركين الذين لا يرون وجود تحديات (1.7٪).
- تمثل التحديات الأمنية واحدة من أبرز التحديات التي تم تسليط الضوء عليها في الاستبيان، حيث اختار 41 من المشاركين التحديات الأمنية كأكبر تحدٍ يواجه الأسرة العربية، تلاه الضغوط الاقتصادية والتحديات التعليمية.

- **القسم الثالث:** التحديات الأمنية:

- بالنسبة للتحديات الأمنية، أكد 90.9٪ من المشاركين أن هناك تحديات أمنية تؤثر على الأسرة العربية في الوقت الحالي.
- انتشار المخدرات كان التحدي الأمني الأبرز وفقًا للمشاركين (34.7٪)، تلته الجريمة والعنف (31.3٪)، وبعدها التهديدات الإرهابية (16.8٪) وانعدام الأمان الاجتماعي (17.2٪).

- **استنتاج:**

توضح نتائج الاستبيان أهمية التحديات الاجتماعية والأمنية التي تواجه الأسرة العربية في الوقت الحالي. يتعين على الجهات المعنية والمجتمع بأسره النظر في هذه التحديات والعمل على إيجاد حلول فعالة لدعم الأسر وتحسين جودة حياتها.

- **ملحق:**

هذا الموضوع يسلط الضوء على أهمية تحليل نتائج الاستبيان في سياق الأسرة العربية والتحديات الأمنية المعاصرة. يمكن أن يكون هذا التحليل أساسًا للأبحاث والمشاريع الأكاديمية والاستراتيجيات السياسية التي تهدف إلى دعم وتعزيز الأمان الاجتماعي والاستقرار الأسري في المجتمعات العربية.

- **تأثير التحديات الاجتماعية على الأسرة العربية:**

- يُظهر الاستبيات تفاوتاً في توجهات المشاركين حيال مدى وجود تحديات اجتماعية تؤثر على الأسرة العربية. إذا كان التفكك الأسري هو التحدي الأبرز والذي يمثل تهديدًا لاستقرار الأسر، فإن الضغوط الاقتصادية والتحديات التعليمية وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي تشكل تحديات مهمة أيضًا.

- التحديات الأمنية والتوجهات:

- من الواضح أن التحديات الأمنية تحظى بتركيز كبير من قبل المشاركين، حيث تظهر مخاوف من انتشار المخدرات والجريمة والعنف، وهذا يشير إلى الحاجة الملحة للعمل على تعزيز الأمان الاجتماعي ومكافحة هذه الآفات.

- الدور المستقبلي للبحث والإصلاح:

- يتيح هذا التحليل فرصًا للباحثين وصانعي القرار لفهم تحديات الأسرة العربية بشكل أعمق وتطوير استراتيجيات تدخلية تستند إلى الأدلة. يمكن أن تساهم الأبحاث والدراسات الأكاديمية في تصميم برامج ومشاريع تهدف إلى دعم وتعزيز الأمان والاستقرار الأسري في المجتمعات العربية.

- الختام:

توضح نتائج الاستبيان حجم التحديات التي تواجه الأسرة العربية وتسلط الضوء على ضرورة العمل المشترك من قبل الحكومات والمجتمع المدني والباحثين للتعامل مع هذه التحديات بفعالية والمساهمة في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وأمانًا للأسر.

- ماذا نحتاج لتوفير الأمن الكافي للأسرة العربية؟

في هذا الجانب التطبيقي، سوف تقف هذه الدراسة على الاحتياجات العملية التي من شأنها تحقيق الأمن الكافي للأسرة العربية، بما يضمن تقدمها وازدهارها، وهو الأمر الذي سوف نفصل القول فيه تالياً:

أولاً: نحتاج إلى الاستخدام الأمثل للأنترنت، وتوفير البيئة الرقمية الملائمة لتعزيز الأخلاق الحميدة، ورفع القدرات التعليمية للطلبة بشكل خاص، والأسرة بشكل عام. وهذا المسار يتطلب:

- منع استخدام الهواتف المحمولة في المدارس، على أنْ يكون للمدرسة عالمها الالكتروني الخاص الذي يوفر للطلبة بيئة تعليمية جذابة وممتعة من خلال تطوير الألعاب التعليمية، واستخدام أحدث أساليب التعليم المدمج، وتوفير اخصائيين مُدَرَّبِين في المدارس تكون مهمتهم نشر الوعي بين الطلبه بمخاطر الاستخدام السلبي للانترنت.
- تعزيز الوعي الأسري: يجب تعزيز الوعي الأسري بمخاطر الإنترنت، وذلك من خلال التوعية بمخاطر المحتوى الضار، (مثل المحتوى الإباحي والمحتوى المتطرف)، ومخاطر الابتزاز الإلكتروني، والجرائم الإلكترونية بجميع أشكالها، ومستوياتها، ونقترح في هذا المجال تأسيس أو إقامة دوائر أو مؤسسات متخصصة في هذا المجال تكون تحت إشراف مجلس أعلى لحماية الأسرة العربية مِن مخاطر الأنترنت.
- توفير الحماية للأسرة: يجب توفير الحماية للأسرة من المخاطر التي تتعرض لها عبر الإنترنت، وذلك من خلال توفير البرامج والتطبيقات التي تحمي الأسرة من المحتوى الضار والجرائم الإلكترونية، وفي هذا الصدد ينبغي ينبغي إيجاد وسائل اتصال سهلة ومباشرة مع الجهات الأمنيه أو المختصة.

- تعزيز دور الأسرة في المجتمع الرقمي: يجب تعزيز دور الأسرة في المجتمع الرقمي، وذلك من خلال توعية الأسرة بأهمية المشاركة في العمل الاجتماعي عبر الإنترنت.

إن تحقيق الأمن الكافي للأسرة العربية في مجال الإنترنت يتطلب جهودًا مشتركة من جميع الجهات المعنية، وذلك من أجل حماية الأسرة العربية من المخاطر التي تتعرض لها عبر الإنترنت، وضمان تقدمها وازدهارها في المجتمع الرقمي. وفيما يلي بعض الأفكار الإضافية التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأمن الكافي للأسرة العربية في مجال الإنترنت:

1. تطوير القوانين والتشريعات التي تنظم استخدام الإنترنت: يجب تطوير القوانين والتشريعات التي تنظم استخدام الإنترنت، وذلك من أجل حماية الأسرة من المخاطر التي تتعرض لها عبر الإنترنت.
2. التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة: يجب التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة، وذلك من أجل توفير البرامج والتطبيقات التي تحمي الأسرة من المخاطر التي تتعرض لها عبر الإنترنت.
3. تعزيز دور المجتمع المدني: يجب تعزيز دور المجتمع المدني، وذلك من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع التي تساهم في توعية الأسرة بمخاطر الإنترنت.

إن تحقيق الأمن الكافي للأسرة العربية في مجال الإنترنت يتطلب جهودًا مستمرة من جميع الجهات المعنية، وذلك من أجل حماية الأسرة العربية من المخاطر التي تتعرض لها عبر الإنترنت، وضمان تقدمها وازدهارها في المجتمع الرقمي.

ثانياً: نحتاج إلى التعامل المثالي مع الطفل اللاجىء، والأسرة اللاجئة. لقد أدت الصراعات في بعض الدول العربية منذ بداية العقد الماضي مِن هذا القرن إلى نزوح كثير مِن الأسر من بلادها الأصلية ولجوئها إلى دول الجوار، وفي هذا الصدد نحتاج إلى حماية هذه الأسر من الاستغلال الجسدي والفكري، ونحتاج إلى توفير بيئة حاضنة توفر على هذه الأسر المعاناة، وتقضي على شعورها بالنقص أو الخوف، وهو الشعور الذي يدفع بعض هذه الأسر إلى الصمت حيال ما قد تتعرض له مِن استغلال مِن بعض النفوس الضعيفة، ومستغلي الكوارث والنكبات. وبشكل عام يحتاج تأمين الأسر اللاجئة في الدول العربية إلى مجموعة من الإجراءات والجهود، التي تشمل ما يلي:

- توفير الحماية القانونية والأمنية للأسر اللاجئة: وهذا يشمل الاعتراف بهم كأشخاص بحاجة إلى حماية، وحمايتهم من العنف والتمييز.
- توفير المأوى والغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم للاجئين: وهذا يوفر لهم الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، ويساعدهم على الاستقرار في حياتهم الجديدة.
- توفير فرص العمل والتدريب للاجئين: وهذا يساعدهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويسهم في تنمية المجتمعات المضيفة، كما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل مِن جهة، ويساهم في استقرارهم في المجتمعات المضيفة مِن جهة أخرى.
- تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين: وهذا يساهم في خلق بيئة أكثر قبولًا للاجئين، ويساعدهم على الاندماج في المجتمع.
- تكثيف الجهود الدولية لجمع التبرعات وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين: وهذا يتطلب تعاونًا دوليًا أكبر، وزيادة التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في مجال اللاجئين.
- دعم مشاريع التنمية في الدول العربية المضيفة للاجئين: وهذا يساهم في خلق فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المضيفة، وبالتالي خفض التوترات الاجتماعية مع اللاجئين.

إن تأمين الأسر اللاجئة في الدول العربية مسؤولية أخلاقية وإنسانية، تتطلب تضافر الجهود من جميع الجهات المعنية.

ثالثًا: نحتاج إلى الحدّ من عمالة الأطفال في الدول العربية، بما يكفل حماية هؤلاء الأطفال وأسرهم مِن الاستغلال في الأنشطة غير المشروعة، وخاصة تلك التي يقوم بها تجار المخدرات، وتجار البشر مِن خلال أفعالهم المشينة المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال، واستغلال بعض العائلات المحرومة في أنشطة غير مشروعة، ناهيك عن تجارة الأعضاء، والتي غالباً ما تتم من خلال استدراج بعض الفقراء لبيع أعضائهم مقابل المال، أو إجراء تجارب غير إنسانية عليهم. وهنا يجب التذكير بضرورة تفعيل القوانين التي تحد من عمالة الأطفال في الدول العربية التي تعاني من هذه المشكلة.

رابعاً: نحتاج إلى الحد مِن التسرب المدرسي، وأنْ لا نخلط بين التسرب المدرسي وعمالة الأطفال، فليس كل متسرب من المدرسة يعاني مِن الفقر أو الحاجة المادية، بل إنّ بعض أبناء العائلات الثرية يتسربون مِن المدرسة بسبب رفاق السوء، أو لأنّ تجار المخدرات يستدرجونهم للانغماس في التعاطي بما يعود على هؤلاء التجار بمنافع مالية كبيرة، وهذا لا ينفي بالطبع أنّ كثيراً من حالات التسرب مِن المدرسة تتم بسبب الفقر، والحرمان، والحاجة إلى العمل. وفي هذا المجال تقترح هذه الدراسة توفير لجان داخل المدارس نفسها، لمتابعة الطلبة المتسربين، ورصد أسمائهم، وعناوينهم؛ لإعادتهم إلى المدرسة باتباع الأساليب العلمية، والإنسانية، والقانونية المناسبة.

خامساً: نحتاج إلى الحد من الفقر والبطالة، فلا شيء يمكن أنْ يضعف الأسرة مثل الفقر، والبطالة، ويمكن الحد من الفقر والبطالة في الأسرة العربية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والجهود، التي تشمل ما يلي:

- تعزيز النمو الاقتصادي: وذلك من خلال توفير فرص عمل ورفع مستوى المعيشة.
- تحسين التعليم والتدريب: وذلك لإعداد الشباب لسوق العمل.
- توفير الحماية الاجتماعية: وذلك من خلال برامج الضمان الاجتماعي والإعانات المالية.
- تعزيز المساواة بين الجنسين: وذلك لضمان حصول النساء على فرص العمل والتعليم والتدريب.
- بناء المؤسسات الحكومية الفعالة: وذلك لضمان كفاءة وفاعلية السياسات والبرامج الحكومية.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: وذلك لتوفير فرص عمل للمرأة والشباب.
- تطوير التعليم المهني والتقني: وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل.
- توسيع شبكة الحماية الاجتماعية: وذلك لتغطية شريحة أكبر من الأسر الفقيرة.
- تعزيز دور المرأة في سوق العمل: وذلك من خلال رفع مستوى تعليمها وتدريبها.
- مكافحة الفساد: وذلك لضمان وصول الموارد المالية والاقتصادية إلى المستحقين.
- تعزيز ثقافة العمل والإنتاج: وذلك من خلال تحفيز أفراد الأسرة على العمل وتحقيق الاستقلال المادي.
- الاستفادة من برامج الدعم الحكومية: وذلك لتخفيف الأعباء المالية على الأسرة.

إن اتخاذ هذه الإجراءات سيسهم في الحد من الفقر والبطالة، وتحسين مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي للأسرة العربية، فالحد من الفقر والبطالة في الأسرة العربية هو مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني والأفراد. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تضافر الجهود من جميع الجهات المعنية.

سادساً: نحتاج إلى تطوير التشريعات والأنظمة التي مِن شأنها أنْ تحافظ على أمن الأسرة العربية، وتماسكها الاجتماعي، والقيمي، والأخلاقي، وتحملها إلى مسارات التقدم والازدهار، وتضمن لها الاستفادة من منجزات العصر، ومنتجاته بما يساهم في تحقيق طوحاتها وآمالها.

وفي ختام هذا الباب، تقترح هذه الدراسة قيام جائزتكم الموقرة؛ جائزة الأمير نايف للأمن العربي بعمل مسودة قانون مقترح تقدمه للدول العربية، كمساهمة تطبيقية منها في هذا المجال، مِن شأنها أنْ تساهم في تحقيق الأمن الكافي للأسرة العربية، خاصة أنّ المملكة العربية السعودية عودتنا على أنْ تكون سباقة للخير في كل ميدان يخدم الأمتين العربية والإسلامية، ويخدم الإنسانية جمعاء.

9- الخاتمة

أمّا وقد وصلت هذه الدراسة إلى خاتمتها، فقد وصلت إلى جملة من النتائج التي يُمْكِنُ إجمالها على النحو التالي:

- الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وهي اللبنة الأولى التي تتكون منها الأمم والشعوب. فهي المسؤولة عن تنشئة الأجيال وإعدادهم للحياة، ونقل القيم والمبادئ والأخلاق إليهم. وقد تعرضت الأسرة العربية في الآونة الأخيرة لمجموعة من التحديات المعاصرة، التي أثرت على استقرارها وفاعليتها.
- يحظى "الأمن" بجميع معانيه بأهمية كبيرة في الإسلام، بوصفه أهم مقومات الحياة الكريمة، واستقرار المجتمعات.
- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ مقومات الريادة الأمنية للملكة العربية السعودية تمثلت في الاستقرار السياسي، والوعي الأمني لدى المجتمع السعودي، والتنظيم الدقيق للحج، واحترافية الشرط والقوات الأمنية السعودية، وقوة النمو الاقتصادي وتنوعه، والتنظيم الآمن للفعاليات الثقافية، والحفلات الفنية، إضافة إلى القوانين الصارمة السائدة في المملكة العربية السعودية.
- أظهر استطلاع أجرته هذه الدراسة بأنّ التفكك الأسري، والضغوط الاقتصادية، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي مِن أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الأسرة والمجتمعات العربية.
- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الوظيفة الاجتماعية هي الغاية التي تهدف إليها الأسرة، وهي ما تقوم به الأسرة بشكل عام. أما الدور الاجتماعي فهو السلوك الذي يقوم به أفراد الأسرة لتحقيق الوظيفة الاجتماعية.
- يُعد التفكك الأسري من أهم التحديات التي تواجه المجتمع العربي، حيث يؤثر سلبًا على أفراد الأسرة والمجتمع ككل، ممّا ينعكس سلباً على الأمن العربي.
- ميزت هذه الدراسة بين القدوة الواقعية، والقدوة المتخيلة عند المراهقين، واعكاس ذلك على الأمن العربي.
- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ المخدرات مِن أكثر الآفات تأثيراً على المجتمعات العربية وأمنها الاجتماعي.
- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ المملكة العربية السعودية من أنجح دول العالم في مكافحة المخدرات، وآثارها السلبية على الأسرة والمجتمع.
- توصلت هذه الدراسة إلى أنّ التسرب من المدرسة وعمالة الأطفال يمثلان تحدياً كبيراً للأمن العربي، وخاصة الدول العربية الفقيرة.

وأخيراً، تقدم هذه الدراسة مِن الشكر أجزله للمملكة العربية السعودية التي أثبتت الأيام أنّها الرائدة والقائدة في محيطها الإقليمي، وفي العالمين العربي والإسلامي، كما أنّ تأثيرها العالمي لا تخطئه عين، ولا تحيد عنه بصيرة.

Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025
المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

الهوامش

- اسلام ويب (2009)،ألفاظ قرآنيه،

https://www.islamweb.net/ar/article/143152/%D8%A3%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86

- المرجع السابق.

- المرجع السابق.

- ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711 ه)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414ه، مادة "أمن".

- نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط2، 1392ه-1972م، مادة "أمن".

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

التحول الرقمي كرافعة للتنمية في الدول النامية: بين الواقع والطموح

Digital Transformation as a Lever for Development in Developing Countries: Between Reality and Aspiration

مرام رحمون/ المملكة الأردنية الهاشمية

Email: mey0795@gmail.com

Tel: +962796987440

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل كيف يمكن للتحول الرقمي أن يكون أداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، من خلال تحسين الحوكمة، وتوسيع نطاق الخدمات، وتعزيز الابتكار المحلي. ويتناول البحث العقبات التي تقف أمام هذا التحول، مثل ضعف البنية التحتية، الأمية الرقمية، والفجوة التقنية، كما يقترح حلولًا قائمة على الذكاء الاصطناعي، والتعليم الرقمي، والشراكات الدولية.

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الدول النامية، التنمية المستدامة، الفجوة الرقمية، الحوكمة الإلكترونية.

Abstract

This research aims to analyze how digital transformation can serve as a strategic tool to enhance economic and social development in developing countries by improving governance, expanding service delivery, and fostering local innovation. The study addresses the obstacles facing this transformation, such as weak infrastructure, digital illiteracy, and the technological divide. It also proposes solutions based on artificial intelligence, digital education, and international partnerships.

Keywords:

Digital Transformation, Artificial Intelligence, Developing Countries, Sustainable Development, Digital Divide, E-Governance.

المقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة ثورة رقمية غير مسبوقة، تمثّلت في التقدّم الهائل للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، واندماجها في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أصبحت هذه الثورة حجر الأساس في تشكيل أنماط جديدة من الإنتاج والخدمات والتفاعل المجتمعي، بل وصياغة علاقات القوة على المستويين المحلي والدولي.

وفي الوقت الذي تندفع فيه الدول المتقدمة نحو بناء اقتصادات رقمية قائمة على المعرفة والابتكار، لا تزال الكثير من الدول النامية تواجه صعوبات جمّة في اللحاق بهذا الركب، نتيجة تحديات بنيوية وتكنولوجية ومؤسسية تعيق تبني أدوات التحول الرقمي على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن الإمكانات التي يحملها التحول الرقمي في دعم التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز النمو الشامل، تضعه في صميم الأجندة التنموية الحديثة.

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن التحول الرقمي ليس رفاهًا تقنيًا، بل ضرورة تنموية، خاصة في الدول النامية التي تواجه فجوات مزمنة في الحوكمة، وتوزيع الخدمات، وتوظيف الموارد. ويهدف البحث إلى بناء إطار مفاهيمي للتحول الرقمي في سياق التنمية، وتقديم قراءة تحليلية لدور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في دعم أهداف التنمية المستدامة، مع استعراض التحديات البنيوية التي تعوق هذا المسار، وتسليط الضوء على تجارب ناجحة من دول الجنوب العالمي، وصولًا إلى تقديم خارطة طريق استراتيجية لدمج التحول الرقمي في السياسات الوطنية للدول النامية.

إن هذا البحث يسعى ليس فقط إلى الفهم النظري، بل إلى تقديم أدوات عملية قابلة للتنفيذ في البيئات النامية، انطلاقًا من قناعة بأن التنمية في العصر الرقمي لا يمكن تحقيقها إلا بمزج الرؤية التقنية مع البعد الإنساني والمؤسسي.

المحاور:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي والتنمية.

أولًا: تعريف التحول الرقمي

التحول الرقمي ((Digital Transformationيشير إلى التغيير الجذري في الطريقة التي تُدار بها الأعمال والمؤسسات من خلال دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب الأداء المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي. ويتجاوز التحول الرقمي مجرد رقمنة العمليات الورقية أو التقليدية، ليشمل إعادة هيكلة الأنظمة، وتغيير الثقافة التنظيمية، وتطوير نماذج جديدة للعمل والإنتاج والخدمات.

يعتمد هذا التحول على مجموعة من التقنيات الأساسية، مثل:

* الذكاء الاصطناعي (AI)

* الحوسبة السحابية (Cloud Computing)

* البيانات الضخمة (Big Data)

* إنترنت الأشياء(IoT)

* البلوك تشين (Blockchain)

* الاتصالات فائقة السرعة مثل 5(G)

ثانيًا: مفهوم التنمية وأبعاده

التنمية في المفهوم الحديث لم تعد تُقاس فقط بالنمو الاقتصادي، بل أصبحت تشمل أبعادًا متعددة، من أبرزها:

- التنمية البشرية: كالصحة، والتعليم، وتمكين الأفراد.

- الاستدامة البيئية: الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

- التنمية الاجتماعية: تحقيق العدالة والمساواة والاندماج المجتمعي.

- الحوكمة الرشيدة: الشفافية، المشاركة، المساءلة.

ويُنظر اليوم إلى التنمية باعتبارها عملية شاملة ومركبة تتطلب تكاملًا بين الجوانب الاقتصادية والتقنية والبيئية والثقافية.

ثالثًا: العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية

التحول الرقمي لا يُعد مجرد أداة تقنية، بل أصبح محركًا أساسيًا للتنمية الشاملة في القرن الحادي والعشرين. ويمكن تلخيص العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية في النقاط الآتية:

1. تعزيز الكفاءة والإنتاجية: عبر الأتمتة وتحليل البيانات، يمكن للمؤسسات تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد.

2. الوصول العادل للخدمات: مثل التعليم الرقمي والرعاية الصحية عن بُعد، وهو ما يسهم في تقليص الفجوات الجغرافية والاجتماعية.

3. الشفافية ومكافحة الفساد: من خلال الحكومة الإلكترونية ونظم تتبع المعاملات.

4. تمكين الابتكار المحلي: حيث توفر التقنيات الرقمية بيئة خصبة للمبادرات الريادية في قطاعات الزراعة، والتعليم، والصحة.

5. خلق فرص عمل جديدة: وإن كانت تختلف من حيث المهارات المطلوبة، فهي تفتح آفاقًا لاقتصاد رقمي أكثر تنوعًا.

رابعًا: تحديات المفهوم في الدول النامية

على الرغم من الإمكانات الهائلة التي يوفرها التحول الرقمي للتنمية، إلا أن هناك تحديات مفاهيمية وبنيوية في الدول النامية، من أبرزها:

* غياب الرؤية الاستراتيجية للتحول الرقمي كأداة تنموية.

* ضعف البنية التحتية الرقمية.

* الفجوة المعرفية والمهاراتية بين المواطنين وصنّاع القرار.

* مقاومة التغيير من قبل البيروقراطيات التقليدية.

لذلك، فإن فهم العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية لا بد أن يكون جزءًا من رؤية متكاملة تعترف بالتقاطع بين التكنولوجيا، والسياسات العامة، والعدالة الاجتماعية.

المحور الثاني: دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في دعم أجندة التنمية المستدامة.

أولًا: مقدمة عامة

تشكل التكنولوجيا، وخصوصًا الذكاء الاصطناعي، أحد أبرز محركات التغيير في العصر الرقمي، وقد أصبحت أدوات تقنية لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة في خطة عام 2030. إذ لم تعد التنمية تعتمد فقط على رأس المال والموارد الطبيعية، بل باتت ترتكز بشكل متزايد على رأس المال المعرفي والتكنولوجي، الذي يُعدّ القوة الدافعة وراء الابتكار والنمو الشامل والحوكمة الفعالة.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي كأداة تمكين للتنمية

الذكاء الاصطناعي (AI) يُقصد به قدرة الآلات والأنظمة على تنفيذ مهام ذكية تحاكي الإدراك البشري، كالتعلم، والتفكير، واتخاذ القرار. ويؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- تحليل البيانات الضخمة: تمكّن أدوات الذكاء الاصطناعي من تحليل كميات هائلة من البيانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يساعد صناع القرار على اتخاذ سياسات مبنية على أدلة واقعية.

- التنبوء بالأزمات: مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو المجاعات، عبر نماذج التنبؤ والتحليل الوقائي.

- تحسين توزيع الموارد: من خلال نظم ذكية لإدارة الطاقة والمياه والزراعة، يمكن تقليل الهدر وزيادة الكفاءة.

- أتمتة الخدمات العامة: كالخدمات الصحية والتعليمية والإدارية، مما يوفر الوقت ويُحسِّن من جودة الخدمة.

ثالثًا: تطبيقات عملية في خدمة أهداف التنمية المستدامة

فيما يلي أمثلة على دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تحقيق بعض أهداف التنمية:

رقم الهدف	نص الهدف	دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي
2	القضاء على الجوع	استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بمواسم الجفاف، وتحسين الزراعة الدقيقة.
3	الصحة الجيدة والرفاه	تطوير نظم تشخيص ذكية، وتطبيقات للرعاية عن بُعد، ومراقبة الأمراض الوبائية.
4	جودة التعليم	منصات تعليمية ذكية توفّر تعليمًا مخصصًا وفعالًا، خصوصًا في المناطق النائية.
8	العمل اللائق والنمو الاقتصادي	خلق فرص عمل رقمية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية.
9	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	دعم التحول الرقمي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
13	العمل المناخي	نظم مراقبة بيئية ذكية، وإنذارات مبكرة

		للكوارث المناخية.

رابعًا: التحديات الأخلاقية والتنظيمية

رغم الإمكانات الكبيرة، يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في التنمية تحديات جوهرية، من أبرزها:

- الخصوصية والرقابة: إذ قد تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لأغراض تتعارض مع حقوق الإنسان.

- التمييز الخوارزمي: قد تُعيد الخوارزميات إنتاج التحيّزات المجتمعية بدلًا من تصحيحها.

- الفجوة الرقمية: الاستفادة من هذه التقنيات تتطلب بنية تحتية رقمية، ما يجعل الدول النامية معرضة للتهميش الرقمي.

خامسًا: نحو استخدام مسؤول للتكنولوجيا

لضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة دعم حقيقية لأجندة التنمية المستدامة، يجب تبني سياسات تشمل:

* الحوكمة الرشيدة لاستخدام التكنولوجيا.

* الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

* تمكين المجتمعات المحلية من الوصول إلى المهارات الرقمية.

* تطوير تشريعات لحماية الخصوصية ومنع التمييز الرقمي.

المحور الثالث: تحديات التحول الرقمي في الدول النامية.

أولًا: مقدمة

رغم الإمكانات الكبيرة التي ينطوي عليها التحول الرقمي كوسيلة لتسريع التنمية، تواجه الدول النامية العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق هذا التحول بشكل فعّال وشامل. وتتعدد هذه التحديات لتشمل ما هو بنيوي، ومؤسسي، وتكنولوجي، وثقافي، الأمر الذي يتطلب تدخلات متكاملة تعالج الإشكاليات في بُعدها الشمولي لا التقني فقط.

ثانيًا: التحديات الهيكلية والبنية التحتية

أ. ضعف البنية التحتية الرقمية:

تعاني العديد من الدول النامية من قصور حاد في شبكات الاتصالات، والإنترنت، والكهرباء المستقرة، وهو ما يمثل عائقًا أساسياً أمام نشر الخدمات الرقمية على نطاق واسع.

ب. الفجوة في الوصول:

لا تزال هناك مناطق ريفية وهامشية تفتقر إلى التغطية الرقمية الكاملة، مما يعمّق التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية في فرص الاستفادة من التكنولوجيا.

ج. انخفاض مستوى الاستثمار في التكنولوجيا:

غالبًا ما تركز ميزانيات التنمية في هذه الدول على الأولويات الأساسية كالأمن والغذاء، مما يترك قطاع التكنولوجيا الرقمية دون دعم كافٍ من الحكومات أو القطاع الخاص.

ثالثًا: التحديات البشرية والتعليمية

أ. الأمية الرقمية:

ما زال جزء كبير من السكان في الدول النامية يفتقرون إلى المهارات الأساسية للتعامل مع الأدوات الرقمية، سواء من فئة المستخدمين أو العاملين في المجالات التقنية.

ب. نقص الكفاءات التكنولوجية المتخصصة:

تعاني المؤسسات من صعوبة في توظيف الكفاءات المؤهلة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، وأمن المعلومات، مما يعيق بناء بيئات رقمية متكاملة وآمنة.

ج. هجرة العقول (*:Brain Drain)

غالبًا ما يهاجر المهنيون المتميزون في قطاع التكنولوجيا إلى الدول المتقدمة بحثًا عن فرص أفضل، ما يفرغ الدول النامية من طاقاتها التقنية الشابة.

رابعًا: التحديات المؤسسية والتنظيمية

أ. ضعف السياسات الرقمية الوطنية:

في كثير من الأحيان، تفتقر الدول النامية إلى استراتيجيات رقمية واضحة أو خطط متكاملة لتوجيه التحول الرقمي بما يتماشى مع أهداف التنمية.

ب. البيروقراطية والمقاومة المؤسسية:

تتسبب الأنظمة الإدارية التقليدية، القائمة على الورقيات والتسلسل الهرمي، في إبطاء تبني الحلول الرقمية، خاصة في القطاع العام.

ج. ضعف الأطر القانونية:

تشمل هذه الأطر قوانين حماية البيانات، وتنظيم التجارة الإلكترونية، والأمن السيبراني، وهي ضرورية لبناء بيئة رقمية موثوقة وآمنة.

خامسًا: التحديات الثقافية والاجتماعية

أ. الثقافة التنظيمية التقليدية:

كثير من المؤسسات تخشى التحول الرقمي بسبب الخوف من التغيير وفقدان السيطرة، مما يؤدي إلى تبني جزئي أو سطحي للتقنيات الجديدة.

ب. انعدام الثقة بالتقنيات الحديثة:

ينتاب بعض فئات المجتمع الريبة من استخدام التكنولوجيا في الخدمات الحكومية أو المالية أو الصحية، ما يحد من انتشارها.

ج. الفجوة بين الأجيال:

الجيل الأكبر سنًا غالبًا ما يجد صعوبة في التأقلم مع البيئة الرقمية، بينما تتبناها الأجيال الشابة بسرعة، ما يؤدي إلى تباينات داخل الأسرة والمجتمع.

سادسًا: التحديات الاقتصادية والتمويلية

أ. ارتفاع كلفة التحول الرقمي:

يتطلب التحول الرقمي استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتدريب والتطوير، وهو ما لا تستطيع الكثير من الدول النامية تحمله دون دعم خارجي.

ب. محدودية التمويل الابتكاري:

ريادة الأعمال الرقمية تحتاج إلى رأس مال مغامر وحاضنات أعمال، وهي عناصر ما زالت محدودة في أغلب الدول النامية.

ج. اعتماد مفرط على الدعم الخارجي:

يؤدي الاعتماد على التمويل الدولي إلى تحكم الجهات المانحة في أولويات التحول الرقمي، مما قد لا يتماشى دائمًا مع الحاجات المحلية.

المحور الرابع: نماذج ناجحة من دول الجنوب العالمي.

أولًا: مقدمة

رغم التحديات العديدة التي تواجه دول الجنوب العالمي (التي تشمل العديد من الدول في أفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية)، إلا أن بعضها استطاع تحقيق إنجازات بارزة في مجال التحول الرقمي، مستفيدًا من التكنولوجيا الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والمبادرات المحلية لتجاوز فجوة التنمية، وتحقيق نمو ملحوظ في قطاعات التعليم، الصحة، الإدارة، وريادة الأعمال. إن دراسة هذه النماذج تقدم دروسًا عملية يمكن توظيفها في دول أخرى تعاني من ظروف مشابهة.

ثانيًا: رواندا – التحول الرقمي كرافعة لإعادة البناء الوطني

بعد الإبادة الجماعية عام 1994، اعتُبرت رواندا دولة منهارة بالكامل، لكنها استطاعت خلال العقود التالية أن تتحول إلى نموذج رائد في أفريقيا في مجال التكنولوجيا.

- مشروع " Rwanda Vision 2020: تبنّى التحول الرقمي كأحد ركائزه الأساسية.

- الخدمات الحكومية الرقمية: أكثر من 80% من الخدمات الحكومية أصبحت متاحة إلكترونيًا عبر منصة "Irembo".

- الصحة الرقمية: استخدام الطائرات المسيّرة (Drones) لنقل الأدوية والدم إلى المناطق النائية بالتعاون مع شركة Zipline.

- البنية التحتية: توسعت شبكة الإنترنت، وتم توفير تغطية وطنية للاتصالات.

ثالثًا: الهند – الثورة الرقمية لخدمة المليار مواطن

تمكنت الهند من تنفيذ واحدة من أكبر استراتيجيات التحول الرقمي في العالم، بالرغم من حجمها السكاني وتنوعها الجغرافي والاقتصادي.

- مبادرة "الهند الرقمية" (Digital India): أُطلقت عام 2015 لتحسين الوصول إلى الإنترنت والخدمات الحكومية.

- نظام " Aadhaar: أكبر قاعدة بيانات رقمية للهوية البيومترية في العالم، تُستخدم لتوزيع المساعدات والضمان الاجتماعي.

- التعليم والتدريب: أطلقت منصات تعليمية مجانية كـ "SWAYAM و.DIKSHA"

- ريادة الأعمال الرقمية: دعمت الحكومة الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية، والزراعة الذكية، والتعليم الرقمي.

رابعًا: أوروغواي – دولة رقمية في أمريكا اللاتينية

رغم حجمها الصغير، تعتبر أوروغواي واحدة من أنجح دول أمريكا الجنوبية في التحول الرقمي.

- مشروع " Plan Ceibal": توزيع أجهزة كمبيوتر محمولة مجانًا على جميع الطلاب والمعلمين في المدارس العامة، ضمن مبادرة "جهاز لكل طفل".

- الحكومة الإلكترونية: تُعد أوروغواي رائدة في تقديم الخدمات الرقمية الشاملة للمواطنين.

- البيئة الرقمية: توافر الإنترنت بنسبة تغطية عالية، وتنظيم قوي لحماية البيانات الشخصية.

خامسًا: فيتنام – اقتصاد رقمي صاعد

نجحت فيتنام في تحويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ركيزة للتنمية الاقتصادية.

- نمو الاقتصاد الرقمي: قُدرت مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 16% بحلول عام 2023.

- الاستثمار في الذكاء الاصطناعي: أطلقت الحكومة استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تهدف إلى جعل فيتنام واحدة من أفضل 50 دولة في هذا المجال بحلول عام 2030.

- دعم الشركات الناشئة: نُفذت حاضنات ومسرّعات أعمال لتمكين ريادة الأعمال في مجالات التكنولوجيا والصحة والتعليم.

سادسًا: الدروس المستفادة من هذه النماذج

أ. الإرادة السياسية الحاسمة: في جميع النماذج المذكورة، لعبت القيادة السياسية دورًا محوريًا في دعم التحول الرقمي.

ب. الشراكات متعددة الأطراف: تحقيق النجاح تطلّب تعاونًا بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

ج. التركيز على الحلول المحلية: استخدام التكنولوجيا لحل مشكلات محلية حقيقية، وليس تقليد نماذج جاهزة من الدول المتقدمة.

د. استراتيجية طويلة المدى: لم تكن التحولات مفاجئة، بل تمّ بناؤها وفق خطط تدريجية واستراتيجيات وطنية واضحة.

المحور الخامس: خارطة طريق مقترحة لدمج التحول الرقمي في سياسات التنمية الوطنية.

أولًا: مقدمة

في ظل ما يشهده العالم من تحولات متسارعة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لم يعد من الممكن تحقيق التنمية بمعزل عن التحول الرقمي. ولهذا، فإن دمج هذا التحول في سياسات التنمية الوطنية لم يعد خيارًا بل ضرورة استراتيجية. غير أن هذا الاندماج يتطلب خارطة طريق واضحة، شاملة، قابلة للتنفيذ، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق الوطني لكل دولة نامية.

ثانيًا: الرؤية والأهداف الاستراتيجية

تبدأ خارطة الطريق بوضع رؤية وطنية رقمية متكاملة تنبثق منها أهداف استراتيجية محددة، تشمل:

- تعزيز الشمول الرقمي وضمان الوصول العادل للتكنولوجيا لجميع فئات المجتمع.
- زيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحسين جودة الخدمات العامة من خلال الرقمنة.
- تحقيق الحوكمة الرشيدة عبر الشفافية والأتمتة.
- بناء رأس مال بشري رقمي قادر على الابتكار والتكيف مع المستقبل.

ثالثًا: الركائز الأساسية لخارطة الطريق

1. البنية التحتية الرقمية

- توسيع تغطية الإنترنت العريض النطاق (Broadband) ليشمل المناطق الريفية والنائية.
- تعزيز أمان واستقرار شبكات الاتصالات.
- تطوير مراكز بيانات وطنية وتحفيز الحوسبة السحابية.

2. التشريعات والسياسات

* إصدار قوانين لحماية البيانات الشخصية.

* تنظيم التجارة الإلكترونية والعمل الرقمي.

* تطوير أطر تنظيمية للذكاء الاصطناعي تمنع التمييز وتحافظ على حقوق الإنسان.

3. التمويل والاستثمار

* تخصيص صناديق وطنية للتحول الرقمي.

* تشجيع الاستثمار الأجنبي في الابتكار الرقمي.

* تقديم حوافز ضريبية للشركات الناشئة في المجال التكنولوجي.

4. بناء القدرات البشرية

* دمج التعليم الرقمي ومهارات القرن 21 في المناهج المدرسية.

* توفير برامج تدريبية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وتحليل البيانات.

*تمكين المرأة والشباب في قطاعات التكنولوجيا وريادة الأعمال.

5. التحول الرقمي الحكومي

* رقمنة الإجراءات الإدارية والخدمات العامة من خلال بوابات خدمات إلكترونية موحدة.

* دعم الهوية الرقمية وتسجيل المواطنين بشكل رقمي.

* تبني أنظمة التتبع والرقابة لضمان الشفافية في إدارة الموارد.

رابعًا: المراحل الزمنية والتنفيذية

المرحلة	الأهداف	المدة المقترحة
التحضير	تقييم الواقع الرقمي، بناء الاستراتيجية الوطنية، إعداد التشريعات	6-12 شهرًا
الإطلاق	تنفيذ مشاريع تجريبية، تطوير البنية التحتية، نشر الوعي المجتمعي	1-2 سنة
التوسع	تعميم الرقمنة على القطاعات الحيوية (التعليم، الصحة، العدالة، الزراعة)	2-4 سنوات
التكامل	ربط الأنظمة ببعضها، دعم الابتكار المحلي، مراجعة الأداء وتحديث السياسات	مستمر

خامسًا: الشراكات اللازمة

- شراكات دولية: التعاون مع منظمات مثل البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو لتوفير التمويل والخبرة.

- القطاع الخاص: إشراك شركات التكنولوجيا المحلية والعالمية في تنفيذ الحلول الرقمية.

- الجامعات ومراكز البحث: دعم البحث والتطوير في التقنيات المحلية وتخريج كفاءات متخصصة.

- المجتمع المدني: ضمان أن يكون التحول الرقمي متمركزًا حول الإنسان ويحترم الخصوصية والعدالة الاجتماعية.

سادسًا: مؤشرات قياس الأداء (KPIs)

لضمان فعالية خارطة الطريق، يجب تبني مؤشرات متابعة وتقييم شاملة، مثل:

* نسبة السكان المتصلين بالإنترنت.

* عدد الخدمات الحكومية المتاحة رقمياً.

* مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الرقمية.

* نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي.

* عدد المشاريع الناشئة التقنية المحلية.

سابعًا: خلاصة

إن دمج التحول الرقمي في سياسات التنمية الوطنية هو استثمار استراتيجي في مستقبل الدول النامية. لكنّ نجاح هذا المسار لا يقوم فقط على التقنية، بل على وجود إرادة سياسية، تشريعات مرنة، بنية تحتية متطورة، وأهم من ذلك: إنسان رقمي متعلم ومشارك. إن خارطة الطريق هذه تمثل إطارًا عامًا يمكن تكييفه وفقًا لخصوصية كل دولة، لتتحول التكنولوجيا إلى رافعة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة.

الخاتمة

يمثل التحول الرقمي أفقًا استراتيجيًا واعدًا لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث يمكن للتكنولوجيا الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، أن تساهم في تخطي العديد من التحديات البنيوية التي تعيق التقدم، بدءًا من ضعف البنية التحتية، مرورًا بالبيروقراطية الإدارية، وانتهاءً بالهشاشة المؤسسية. وقد بيّن هذا البحث أن التحول الرقمي ليس مجرد خيار تقني، بل هو عملية شاملة تتطلب إعادة هيكلة للأنظمة والسياسات والثقافة التنموية بأكملها.

أولًا: النتائج

1. التحول الرقمي يُعد عاملًا حاسمًا في تسريع وتيرة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات.

2. الذكاء الاصطناعي يمثل أداة تمكين فعّالة تدعم أهداف التنمية المستدامة، شرط أن يُستخدم ضمن إطار أخلاقي وتنظيمي واضح.

3. دول الجنوب العالمي التي نجحت في التحول الرقمي (كرواندا والهند) اعتمدت على رؤية سياسية واضحة، وشراكات متعددة، واستثمار حقيقي في رأس المال البشري.

4. التحديات التي تواجه الدول النامية في التحول الرقمي تتوزع على أبعاد بنيوية (بنية تحتية)، مؤسسية (تشريعات وإدارة)، ثقافية (الثقة والتقبل)، واقتصادية (التمويل والاستثمار).

5. هناك حاجة ملحة لتبني خارطة طريق وطنية متكاملة تدمج التحول الرقمي في سياسات التنمية بشكل تدريجي ومنهجي.

ثانيًا: التوصيات

1. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي، تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، وتُبنى على تشخيص دقيق للواقع المحلي.

2. تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتوسيع نطاق الاتصال بالإنترنت ليشمل كافة المناطق، مع إعطاء أولوية للمناطق المحرومة.

3. إصلاح الإطار القانوني والتشريعي بما يضمن حماية الخصوصية، وتشجيع الابتكار، وتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي.

4. توفير برامج تعليم وتدريب وطني شامل لبناء القدرات الرقمية، مع تركيز خاص على الشباب، والنساء، والفئات المهمّشة.

5. تطوير خدمات حكومية إلكترونية موحدة، سهلة الوصول، ومفتوحة المصدر، لتعزيز الشفافية وتقليل الفساد الإداري.

6. إقامة شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الدولية، لضمان تمويل وتنفيذ التحول الرقمي بفعالية.

7. إنشاء مؤشرات أداء وطنية لقياس تقدم التحول الرقمي وتأثيره على التنمية، بما يتيح تصحيح المسار في الوقت المناسب.

إن نجاح الدول النامية في التحول الرقمي لا يعتمد فقط على تكنولوجيا مستوردة أو حلول جاهزة، بل على إرادة وطنية صلبة، وفهم عميق لاحتياجات المجتمع، وتكامل في السياسات بين التنمية والرقمنة. ولا شك أن من ينجح في هذا المسار لن يحقق فقط تقدمًا تقنيًا، بل سيضمن مستقبلًا أكثر عدالة، واستدامة، وسيادة رقمية.

المراجع العربية:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) *التقرير العربي للتنمية البشرية* .عدة إصدارات.
2. المنظمة العربية للتنمية الإدارية .(2021) .*التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العربية: التحديات والفرص*.
3. جامعة الدول العربية – إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال .(2022) .*خارطة الطريق للتحول الرقمي في الدول العربية*.
4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .(2020) .*الثورة الرقمية في العالم العربي: الواقع والتحديات*.
5. الخطيب، سامي .(2020) .*التحول الرقمي والتنمية المستدامة في العالم العربي* .المجلة العربية للإدارة، العدد 40.
6. المعهد العربي للتخطيط .(2019) .*الاقتصاد الرقمي وأثره على النمو في الدول العربية*.
7. د. يوسف الخليلي .(2021) .*الذكاء الاصطناعي وأبعاده في التنمية العربية* .دار الفكر المعاصر.

المراجع الأجنبية:

8. World Bank. (2021). *Digital Transformation for Development: Key Trends and Global Practices*.
9. United Nations. (2020). *Digital Economy Report 2020: Cross-border data flows and development*. UNCTAD.
10. OECD. (2021). *Digital Government Index 2021: Overview and Country Results*.
11. Schwab, K. (2017). *The Fourth Industrial Revolution*. World Economic Forum.
12. ITU – International Telecommunication Union. (2022). *Measuring Digital Development: Facts and Figures*.
13. McKinsey Global Institute. (2019). *Digital Identification: A key to inclusive growth*.

14. World Economic Forum. (2020). *Shaping the Future of Digital Economy and New Value Creation*.
15. GSMA Intelligence. (2021). *The Mobile Economy: Sub-Saharan Africa*.

مواقع إلكترونية موثوقة:

16. https://www.digital.gov (الممارسات العالمية للحكومة الرقمية)
17. https://www.undp.org (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
18. https://www.weforum.org (المنتدى الاقتصادي العالمي)
19. https://www.un.org/sustainabledevelopment (بوابة أهداف التنمية المستدامة)
20. https://www.worldbank.org (البنك الدولي – قسم التحول الرقمي)

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

السلوك البيئي والمناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

الأنماط، التحديات، والتحولات نحو الاستدامة

Environmental and Climatic Behavior in the Middle East and North Africa:

Patterns, Challenges, and Transitions Toward Sustainability

الدكتورة انصاف بدر/ جامعة عجلون الوطنية

Email: insafbader660@gmail.com

Tel: +962796167101

ملخص

يتناول هذا البحث تحليل السلوك البيئي والمناخي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال دراسة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على استجابات الأفراد والمجتمعات لقضايا البيئة والمناخ. كما يستعرض التحديات البيئية الكبرى مثل التصحر، شحّ المياه، التلوث، وارتفاع درجات الحرارة، ويحلل استراتيجيات الحكومات ومبادرات المجتمع المدني نحو التكيف مع هذه التغيرات وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية

السلوك البيئي، التغير المناخي، الاستدامة، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التصحر، شح المياه، الوعي البيئي.

Abstract

This research analyzes environmental and climatic behavior in the countries of the Middle East and North Africa (MENA) region, by examining the social, political, and economic factors that influence how individuals and communities respond to environmental and climate issues. It also reviews major environmental challenges such as desertification, water scarcity, pollution, and rising temperatures, and analyzes governmental strategies and civil society initiatives aimed at adapting to these changes and achieving sustainable development.

Keywords

Environmental behavior, climate change, sustainability, Middle East and North Africa, desertification, water scarcity, environmental awareness.

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

مقدمة

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ((MENAتحديات بيئية ومناخية متفاقمة، تُعد من بين الأشد عالميًا، في ظل تزايد مظاهر التغير المناخي مثل التصحر، شحّ المياه، وارتفاع درجات الحرارة، إلى جانب التلوث الهوائي وتدهور التنوع البيولوجي. ورغم أن دول المنطقة تسهم بنسبة محدودة في الانبعاثات العالمية، إلا أنها تدفع ثمنًا باهظًا من حيث التأثيرات السلبية على أمنها البيئي والغذائي والمائي.

في هذا السياق، يبرز السلوك البيئي والمناخي باعتباره عنصرًا حاسمًا في بناء استجابة فاعلة لهذه التحديات، حيث تتداخل فيه أبعاد معرفية ونفسية وثقافية واجتماعية. ويعد فهم هذا السلوك مدخلًا أساسيًا لتطوير السياسات والمبادرات التي تستهدف تعزيز الوعي البيئي، ودعم التحول نحو ممارسات أكثر استدامة على المستوى الفردي والمؤسسي.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن تطوير السلوك البيئي والمناخي في منطقة MENA لا يمكن أن يتم بمعزل عن تحليل السياق المحلي والإقليمي، ودراسة مدى فعالية السياسات الحكومية، ودور منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية. كما يسعى إلى استكشاف فرص التحول الأخضر في التعليم والاقتصاد، واقتراح حلول عملية تُمكّن شعوب المنطقة من التكيف مع الواقع البيئي الجديد، والمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي.

محاور البحث:

1. الإطار النظري

1.1 تعريف السلوك البيئي والمناخي

يشير السلوك البيئي إلى مجموعة الأفعال والممارسات التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة، سواء بشكل إيجابي عبر المحافظة على الموارد وتقليل التلوث، أو بشكل سلبي عبر الإفراط في الاستهلاك والتسبب في تدهور النظم البيئية. أما السلوك المناخي، فهو نوع خاص من السلوك البيئي يتعلق بتصرفات الأفراد والمجتمعات تجاه قضايا التغير المناخي، مثل تقليل الانبعاثات الكربونية، استخدام الطاقة المتجددة، أو التكيف مع الظواهر المناخية المتطرفة. ويعد هذا السلوك نتاجًا لتفاعل معقد بين المعرفة البيئية، والوعي بالمخاطر، والقيم المجتمعية، والدوافع الشخصية.

1.2 نظريات علم النفس البيئي وعلاقتها بتغيير السلوك

يعتمد علم النفس البيئي على دراسة العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته المحيطة، ويقدم عددًا من النظريات لفهم وتفسير دوافع السلوك البيئي. من أبرز هذه النظريات:

نظرية السلوك المخطط (Theory of Planned Behavior - TPB)، التي تؤكد أن نية الفرد للقيام بسلوك معين تتأثر بثلاثة عوامل: الاتجاهات نحو السلوك، المعايير الاجتماعية، والإدراك الذاتي للقدرة على التنفيذ. وتستخدم هذه النظرية لفهم أسباب المشاركة أو الامتناع عن السلوك البيئي مثل إعادة التدوير أو توفير الطاقة.

نظرية القيم والمعتقدات والمعايير (Value-Belief-Norm Theory)، التي تبرز كيف تؤدي القيم البيئية والمعتقدات حول العواقب البيئية إلى تشكّل شعور بالواجب الأخلاقي (معيار شخصي) يحفّز السلوك البيئي الإيجابي.

نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory)، التي تبيّن كيف يتعلّم الأفراد السلوك البيئي من خلال النماذج الاجتماعية والتقليد والملاحظة، مما يوضح أهمية القدوة المجتمعية والإعلام البيئي في تعزيز الوعي.

تُظهر هذه النظريات مجتمعةً أن تغيير السلوك البيئي والمناخي لا يعتمد فقط على تزويد الأفراد بالمعلومات، بل يتطلب أيضًا مراعاة البنية النفسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في اتخاذ القرار البيئي.2. الواقع البيئي والمناخي في المنطقة:

2. الواقع البيئي والمناخي في المنطقة

2.1 مؤشرات التغير المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ((MENA

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تغيرات مناخية متسارعة تُعدّ من بين الأشد تأثيرًا على مستوى العالم، رغم أن مساهمتها في الانبعاثات العالمية لا تتجاوز نسبًا محدودة نسبيًا. وتتمثل أبرز مؤشرات التغير المناخي في المنطقة في:

ارتفاع درجات الحرارة: تسجل دول المنطقة معدلات ارتفاع مستمرة في متوسط درجات الحرارة السنوية، ما يؤدي إلى زيادة موجات الحر الشديد التي تطال السكان، والزراعة، والبنية التحتية.

قلة الهطولات المطرية وتغير نمطها**: تعاني العديد من دول MENA من انخفاض معدلات الأمطار، وتحوّلها إلى نمط غير منتظم، ما يهدد الأمن المائي ويؤثر على النشاط الزراعي والرعوي.

ارتفاع مستوى سطح البحر: المناطق الساحلية المنخفضة، خاصة في دلتا النيل والسواحل التونسية، مهددة بالغمر نتيجة ذوبان الجليد وتمدّد مياه البحار.

الظواهر الجوية المتطرفة: مثل العواصف الرملية الشديدة، والسيول المفاجئة، وامتداد مواسم الجفاف.

تشير تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ((IPCCإلى أن منطقة MENA ستكون من أكثر المناطق تأثرًا بتداعيات التغير المناخي خلال العقود القادمة، مما يجعلها مهددة على الصعد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

2.2 مشكلات التصحر، شح المياه، والتلوث الهوائي

تواجه المنطقة عدة مشكلات بيئية مزمنة تعمّق من تأثيرات التغير المناخي، وأبرزها:

التصحر: تغطي المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية جزءًا كبيرًا من جغرافيا MENA، وتتوسع رقعة التصحر نتيجة الإفراط في استخدام الأراضي، والرعي الجائر، وإزالة الغطاء النباتي. وتشكل هذه الظاهرة تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي، خاصة في المناطق الريفية والهامشية.

شحّ المياه: تُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أفقر مناطق العالم مائيًا، حيث تعتمد العديد من دولها على مصادر مياه محدودة أو غير متجددة، مثل المياه الجوفية العميقة أو تحلية المياه. ويؤدي هذا الشح إلى منافسات داخلية وخارجية، ويزيد من هشاشة الأمن المائي في ظل التغيرات المناخية.

التلوث الهوائي: يتفاقم في المدن الكبرى بسبب الانبعاثات الناجمة عن النقل والمصانع وتوليد الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري. ويساهم التلوث الهوائي في زيادة الأمراض التنفسية والوفيات المبكرة، ويعد أحد أبرز التحديات الصحية البيئية في المنطقة.

إن معالجة هذه القضايا تتطلب خططًا تكاملية واستراتيجية طويلة الأمد تتداخل فيها جهود الحكومات، والمجتمع المدني، والمؤسسات العلمية، بالإضافة إلى الشراكات الإقليمية والدولية.

3. تحليل السلوك البيئي

1.3 مدى الوعي البيئي في المجتمعات المحلية

-تختلف مستويات الوعي البيئي بين المجتمعات بناءً على عوامل مثل التعليم، السياسات الحكومية، والتغطية الإعلامية.

-في بعض المناطق، توجد حملات توعوية قوية حول التغير المناخي، بينما في أخرى، لا تزال الأولويات الاقتصادية تطغى على الاهتمامات البيئية.

-تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في نشر الوعي، خاصة بين الشباب.

2.3 أنماط الاستهلاك وإعادة التدوير

-تزداد أنماط الاستهلاك غير المستدام في المجتمعات الصناعية بسبب الاعتماد على المنتجات ذات الاستخدام الواحد.

-بعض الدول تطبق أنظمة فعالة لإعادة التدوير، بينما تعاني أخرى من ضعف البنية التحتية لإدارة النفايات.

-تظهر اتجاهات جديدة مثل الاقتصاد الدائري ((Circular Economyلتعزيز إعادة الاستخدام وتقليل الهدر.

3.3 تأثير الدين والثقافة على السلوك البيئي

-في العديد من الأديان، مثل الإسلام والمسيحية والبوذية، توجد تعاليم تحث على الحفاظ على البيئة وعدم الإسراف.

-بعض الثقافات التقليدية لديها ممارسات مستدامة موروثة، مثل الزراعة العضوية أو الحفاظ على الموارد المائية.

-في المقابل، قد تساهم بعض العادات الاجتماعية، مثل الاستهلاك المفرط في المناسبات، في زيادة البصمة البيئية.

4 . الاستجابات المؤسسية

4.1 السياسات الحكومية المناخية والبيئية

تتفاوت استجابات الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجاه التحديات المناخية والبيئية من حيث الرؤية، والفعالية، والقدرة على التنفيذ. فقد بدأت بعض الدول، خصوصًا تلك المتأثرة بشكل مباشر بآثار التغير المناخي مثل الأردن والمغرب والإمارات، باتخاذ خطوات استراتيجية نحو دمج السياسات البيئية في خطط التنمية الوطنية. وتشمل أبرز التدخلات:

إعداد الخطط الوطنية للمناخ (مثل NDCs – Nationally Determined Contributions)، التي تُقدم ضمن اتفاقية باريس للمناخ، وتوضح تعهدات كل دولة بتخفيض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ.

تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة، كأولوية للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة من خلال مشاريع الطاقة الشمسية والرياح.

سنّ تشريعات بيئية تهدف إلى تنظيم استهلاك الموارد الطبيعية، وحماية المناطق الحساسة، وتقليل التلوث الصناعي والحضري.

إنشاء وزارات وهيئات بيئية مستقلة لمتابعة تنفيذ السياسات ورصد المؤشرات البيئية، وإن كانت لا تزال تعاني في كثير من الدول من ضعف التمويل أو التبعية الإدارية.

ومع ذلك، تظل التحديات كبيرة، أبرزها ضعف إنفاذ القوانين، وتضارب السياسات القطاعية، إضافة إلى غياب التنسيق الإقليمي المشترك في قضايا بيئية عابرة للحدود كالمياه والهواء.

4.2 دور منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية

لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في رفع الوعي البيئي وتعبئة المجتمعات نحو ممارسات أكثر استدامة، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف أو غياب في الأداء الحكومي البيئي. وتتنوع أدوار هذه المنظمات بين:

تنظيم حملات توعية ومبادرات تشاركية في مجالات مثل إعادة التدوير، الحفاظ على المياه، والتشجير.

مراقبة أداء الجهات الحكومية وتقديم تقارير موازية تسهم في المساءلة البيئية.

بناء قدرات المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الريفية، لمواجهة التغيرات المناخية من خلال حلول قائمة على الطبيعة أو المعرفة التقليدية.

أما المبادرات الشبابية، فقد برزت بقوة خلال العقدين الأخيرين، لا سيما مع تنامي الاهتمام العالمي بتغير المناخ، وتوفر أدوات الإعلام الرقمي. ويقود الشباب العديد من المشاريع الإبداعية التي تدمج بين البيئة والتكنولوجيا، مثل تطبيقات توفير المياه، والزراعة الذكية، والتنقل الصديق للبيئة.

هذه الجهود تبرز أهمية تمكين المجتمع المدني والشباب كطرف فاعل ومؤثر في تحقيق التكيف المناخي، وتعزيز المساءلة والابتكار على المستوى المحلي.

5. نحو استدامة بيئية

5.1 مقترحات لتغيير السلوك البيئي

تحقيق الاستدامة البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتطلب تحولاً عميقًا في السلوك الفردي والجماعي تجاه الموارد الطبيعية، وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والتدخلات التربوية والإعلامية والمجتمعية. ومن بين أبرز المقترحات التي تساعد في تعزيز السلوك البيئي الإيجابي:

تعزيز التعليم البيئي في المناهج الدراسية منذ المراحل الأولى، وربطه بالواقع المحلي ومشكلات البيئة المحيطة.

إطلاق حملات توعية شاملة ومستمرة عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، تبرز أهمية الحفاظ على البيئة وتقدم نماذج سلوكية عملية.

تبني الحوافز الاقتصادية الخضراء، مثل دعم المنتجات الصديقة للبيئة، وتخفيض الرسوم على أنشطة التدوير، أو تقديم مكافآت على ترشيد الاستهلاك.

تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات واعية بيئيًا، من خلال توفير المعلومات، وتيسير الحصول على البدائل (كوسائل النقل العام، أو أجهزة موفرة للطاقة).

الاعتماد على القدوة المجتمعية والمؤسسات النموذجية لتكون مصدر إلهام للأفراد في تبني السلوك البيئي.

كما أن غرس القيم البيئية في الثقافة العامة – مثل احترام الطبيعة، والاقتصاد في الاستهلاك، والعدالة بين الأجيال – يعد عنصرًا حاسمًا في بناء وعي بيئي دائم.

5.2 فرص التحول الأخضر في الاقتصاد والتعليم

تمثل الاستدامة البيئية فرصة استراتيجية للتحول الأخضر في مجالي الاقتصاد والتعليم، خصوصًا في ظل التحديات البيئية التي تواجهها المنطقة. وتتجلى هذه الفرص في:

الاقتصاد الأخضر: توسيع الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة المستدامة، وتكنولوجيا المياه، بما يوفر فرص عمل جديدة ويقلل من البصمة البيئية للأنشطة الاقتصادية. كما يمكن تعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري القائم على تقليل الهدر وإعادة الاستخدام.

التعليم من أجل التنمية المستدامة :(ESD) من خلال دمج مفاهيم البيئة والاستدامة في التعليم العالي والمهني، وتهيئة جيل من الباحثين والتقنيين والمهنيين قادر على قيادة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات تطوير تخصصات جامعية جديدة، وإطلاق برامج تدريب خضراء للشباب.

إن التحول نحو الاستدامة ليس خيارًا نظريًا أو نخبويًا، بل ضرورة حتمية لضمان بقاء الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز القدرة التكيفية للمجتمعات في وجه التغيرات المناخية القادمة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بعد تحليل السلوك البيئي والمناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ((MENA، ودراسة أبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. تنامي حدة التأثيرات المناخية في المنطقة: إذ تُعدّ منطقة MENA من أكثر مناطق العالم تأثرًا بالتغير المناخي، كما يتضح من ارتفاع درجات الحرارة، ونقص الموارد المائية، وتزايد الظواهر المناخية المتطرفة.

2. ضعف الوعي البيئي العام لدى قطاعات واسعة من السكان، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، نتيجة غياب التعليم البيئي، وضعف التغطية الإعلامية الممنهجة للقضايا البيئية.

3. عدم فعالية كثير من السياسات الحكومية البيئية نتيجة غياب التخطيط طويل الأمد، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وغياب آليات الإنفاذ والمساءلة البيئية في عدد من الدول.

4. دور متصاعد لمنظمات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية في نشر الوعي البيئي وتنفيذ المشاريع الخضراء، مما يفتح آفاقًا لتكامل الجهود بين الدولة والمجتمع.

5. وجود فرص واعدة للتحول نحو الاستدامة في قطاعات الاقتصاد والتعليم، خاصة من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة، وتطوير المناهج والتخصصات الأكاديمية البيئية.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، يوصي البحث بما يلي:

1. إطلاق برامج وطنية وإقليمية للتوعية البيئية، تركز على تغيير أنماط السلوك الاستهلاكي، وتشجيع الأفراد على ممارسات صديقة للبيئة.

2. دمج الاستدامة البيئية في السياسات التنموية، من خلال إدراجها ضمن الخطط الاستراتيجية للدول، وربطها بالأمن الغذائي والمائي والاقتصادي.

3. تعزيز التعليم البيئي في جميع المراحل الدراسية، وإنشاء تخصصات جامعية ومراكز بحثية متخصصة في شؤون المناخ والبيئة في جامعات المنطقة.

4. دعم وتمويل المبادرات الشبابية البيئية، وتوفير حاضنات للمشاريع الخضراء، بما يسهم في تنمية الاقتصاد الأخضر وتوظيف الطاقات الشبابية.

5. تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد الطبيعية المشتركة، مثل الأنهار والمياه الجوفية، والحد من التلوث العابر للحدود.

6. وضع إطار قانوني صارم وفعال لحماية البيئة، يضمن المساءلة والمحاسبة، ويشجع على الابتكار في الحلول البيئية.

الخاتمة

يمثل السلوك البيئي والمناخي أحد المفاتيح الأساسية لفهم التفاعل الإنساني مع البيئة في ظل التحديات المتصاعدة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد بيّن البحث أن التغيرات المناخية الحادة، من شحّ المياه وتدهور الأراضي إلى موجات الحرارة والتلوث، لم تعد مجرد مخاطر بيئية، بل تحوّلت إلى قضايا أمن قومي وتنموي واقتصادي في آنٍ واحد.

وأظهر التحليل أن الاستجابات المؤسسية لا تزال دون المستوى المطلوب، رغم وجود جهود حكومية ومجتمعية متفرقة. كما أن غياب الوعي البيئي، وضعف التعليم البيئي، وتضارب السياسات، تشكّل عوائق أمام بناء ثقافة بيئية مستدامة.

ومع ذلك، تظل هناك فرص حقيقية لإحداث تحول إيجابي، خاصة من خلال تمكين الشباب، وتطوير المناهج التعليمية، وتعزيز الابتكار البيئي، والاعتماد على الاقتصاد الأخضر. إن التحدي الأكبر لا يكمن في الموارد بقدر ما يكمن في الإرادة السياسية، وتكامل الأدوار بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

من هنا، يدعو هذا البحث إلى تبني مقاربة شاملة تقوم على تغيير السلوك البيئي كجزء من مشروع حضاري وتنموي طويل الأمد، يُعيد تشكيل علاقة الإنسان بالبيئة على أسس من الوعي، والمسؤولية، والعدالة البيئية بين الأجيال.

المراجع

1. المراجع العربية

- أبو زيد، ن. (2020). التوعية البيئية والتنمية المستدامة. القاهرة: دار النهضة العربية.

- السعدون، خ. (2019). "دور الثقافة والدين في تشكيل السلوك البيئي". مجلة البيئة والتنمية، 12(3)، 45-67.

- وزارة البيئة والمياه. (2021). دليل الممارسات البيئية المستدامة. الإمارات العربية المتحدة.

2. المراجع الأجنبية

- UNEP. (2022). Global Environmental Outlook 2022. United Nations.

- Jackson, T. (2017). Prosperity Without Growth: Foundations for the Economy of Tomorrow. Routledge.

- Stern, P. C. (2000). "New Environmental Theories: Toward a Coherent Theory of Environmentally Significant Behavior". Journal of Social Issues, 56(3), 407-424.

3. مصادر إلكترونية

- البنك الدولي. (2023). "إدارة النفايات الصلبة في الدول النامية". www.worldbank.org

- منظمة الأغذية والزراعة (FAO). (2022). "الزراعة المستدامة والممارسات البيئية". www.fao.org

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

إمكانات الذكاء الاصطناعي في الدول الهشة تكنولوجيًا:

الفرص، التحديات، وسيناريوهات الاستخدام المستقبلي

The Potential of Artificial Intelligence in Technologically Fragile States:

Opportunities, Challenges, and Future Usage Scenarios

الدكتورة آمنة أبو حطب/ جامعة النجاح- فلسطين

Email: amona_hatab@hotmail.com

Tel: +972598959044

الملخص

يركز هذا البحث على تحليل الاستخدامات المحتملة للذكاء الاصطناعي في الدول المصنفة بأنها "ضعيفة الدولة" أو "متأخرة تكنولوجيًا"، من حيث البنية التحتية الرقمية والمؤسسية. ويستعرض البحث كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا بديلًا أو داعمًا للضعف البشري والإداري في هذه السياقات، مع تقييم فرص الاستفادة والتحديات المتعلقة بالخصوصية، العدالة، والحكم الرشيد. كما يستشرف سيناريوهات مستقبلية لكيفية إدماج الذكاء الاصطناعي بطرق تواكب الخصوصيات السياسية والاجتماعية لتلك الدول.

الكلمات المفتاحية

الذكاء الاصطناعي، الدول الهشة، الجاهزية الرقمية، الفجوة التكنولوجية، التنمية المستدامة، السيناريوهات المستقبلية.

Abstract

This study focuses on analyzing the potential applications of artificial intelligence in countries classified as "fragile states" or "technologically underdeveloped," particularly in terms of digital and institutional infrastructure. The research explores how AI can serve as an alternative or supportive tool to compensate for human and administrative deficiencies in such contexts. It also assesses the opportunities for AI adoption, alongside challenges related to privacy, fairness, and good governance. Moreover, the study anticipates future scenarios for integrating AI in ways that align with the political and social specificities of these nations.

Keywords

Artificial Intelligence, Fragile States, Digital Readiness, Technological Gap, Sustainable Development, Future Scenarios.

مقدمة

في عصر يتسارع فيه التحول الرقمي وتتصاعد فيه مكانة الذكاء الاصطناعي كأداة مركزية في تشكيل المستقبل البشري، تبدو الدول المتأخرة تكنولوجيًا أمام تحدٍ مزدوج: من جهة، الحاجة إلى اللحاق بركب التطور التكنولوجي، ومن جهة أخرى، ضرورة تكييف هذه التقنيات مع واقعها المؤسسي والاجتماعي الهش. فعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم على نطاق واسع في الدول المتقدمة في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والإدارة، إلا أن الكثير من دول الجنوب العالمي – خصوصًا تلك التي تعاني من ضعف البنية الرقمية والمؤسسية – لا تزال في مراحلها الأولى من استكشاف إمكانات هذه التقنية.

ويزداد هذا التحدي تعقيدًا في الدول التي تُوصف بـ"الهشاشة المؤسسية"، حيث تعاني من أزمات هيكلية في التعليم، والبنية التحتية، والإدارة، مما يضعف من قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا بشكل آمن وعادل. ومع ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي قد يشكّل فرصة استثنائية لهذه الدول، إذا ما تم توظيفه بذكاء في سد الفجوات البشرية والتقنية، وتجاوز بعض المعوقات التنموية التقليدية.

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يشكّل رافعة تنموية مرنة وقابلة للتكيّف في البيئات الضعيفة تكنولوجيًا، شرط أن يُقرن بتخطيط تشاركي، وتعليم فعال، وسياسات تنظيمية عادلة. ومن هذا المنطلق، يسعى البحث إلى تحليل واقع الذكاء الاصطناعي في هذه الدول، واستكشاف فرص استخدامه، وتحديد التحديات التي تعيق ذلك، واقتراح سيناريوهات مستقبلية وتوصيات عملية تدعم تحوّلًا رقميًا متوازنًا وشاملًا.

أهداف البحث:

1. استكشاف مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي الأكثر فاعلية في بيئات ضعيفة البنية والمؤسسات.
2. تحليل القيود التقنية والسياسية والاجتماعية التي تواجه الذكاء الاصطناعي في تلك الدول.
3. وضع سيناريوهات مستقبلية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في التنمية، الحوكمة، والتعليم.
4. تقديم توصيات عملية لتبني الذكاء الاصطناعي في الدول ذات الجاهزية التقنية المحدودة.

المحاور

1. الإطار النظري

1.1 تعريف الدول "الهشة" و"الضعيفة" رقميًا

يشير مصطلح "الدول الهشة" ((Fragile Statesإلى الدول التي تعاني من ضعف في مؤسساتها السيادية، وعدم قدرتها على أداء وظائفها الأساسية كالحفاظ على الأمن، وتقديم الخدمات العامة، وفرض سيادة القانون. وغالبًا ما تكون هذه الدول عرضة للنزاعات الداخلية، والفساد، والاعتماد على المساعدات الخارجية، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار المستمر.

أما الدول "الضعيفة رقميًا" أو "متأخرة تكنولوجيًا"، فهي تلك التي تفتقر إلى بنية تحتية رقمية فعالة، وتعاني من ضعف في الوصول إلى الإنترنت، ونقص الكفاءات التقنية، وغياب السياسات الداعمة للتحول الرقمي. وغالبًا ما تتقاطع الهشاشة المؤسسية مع التخلف الرقمي، مما يجعل هذه الدول أكثر هشاشة في مواجهة التحديات التنموية الحديثة، وخاصة في ظل التحول العالمي المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

وقد وضعت منظمات مثل البنك الدولي ومؤشر الجاهزية الرقمية للأمم المتحدة معايير لتقييم مدى "الجاهزية التكنولوجية" للدول، تشمل مؤشرات مثل: تغطية الإنترنت، البنية التحتية السحابية، مستوى التعليم التقني، والإطار التشريعي للتكنولوجيا.

1.2 مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته العامة

يُعرف الذكاء الاصطناعي ((Artificial Intelligenceبأنه فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على محاكاة القدرات العقلية البشرية، مثل التعلم، الاستنتاج، الإدراك، وحل المشكلات. وتقوم هذه الأنظمة على خوارزميات متقدمة تمكّنها من معالجة كميات ضخمة من البيانات واستخلاص أنماط منها، واتخاذ قرارات ذكية بناءً على ما تعلّمته.

وتتعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتشمل مجالات حيوية، منها:

- الصحة: تشخيص الأمراض، تحليل الأشعة، التنبؤ بالأوبئة.

- التعليم: أنظمة التعلم الذكية، التقييم الآلي، تصميم محتوى مخصص.

- الأمن: أنظمة المراقبة الذكية، التنبؤ بالسلوك الإجرامي.

- الزراعة: تحليل التربة، التنبؤ بالمحاصيل، إدارة موارد المياه.

- الخدمات الحكومية: تحليل البيانات السكانية، تبسيط المعاملات، الكشف عن الفساد.

- الاقتصاد: التنبؤ بالأسواق، الأتمتة الصناعية، تحليل المخاطر المالية.

وتكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في قدرته على سد الفجوات البشرية، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف في الموارد البشرية أو البنية المؤسسية، وهو ما يجعله أداة واعدة (وخطرة في ذات الوقت) إذا ما تم توظيفه في سياقات دول تعاني من الهشاشة.

2. واقع الذكاء الاصطناعي في الدول المتأخرة تكنولوجيًا

2.1 مؤشر الجاهزية الرقمية ومقارنات دولية

تعتمد الجاهزية الرقمية على مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرة الدولة على تبني وتوظيف التقنيات الرقمية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي. وتشمل هذه المؤشرات: مستوى البنية التحتية الرقمية (كالإنترنت عريض النطاق)، جودة التعليم التكنولوجي، الاستثمار في البحث والتطوير، البيئة القانونية والتنظيمية، ومدى انتشار استخدام التكنولوجيا في القطاعات المختلفة.

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

وفقًا لتقارير مثل "مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي" الصادر عن مؤسسة أكسفورد إنسايتس (Oxford Insights)، تُصنف العديد من الدول المتأخرة تكنولوجيًا – خصوصًا في إفريقيا جنوب الصحراء وبعض الدول الآسيوية والعربية – ضمن أدنى المراتب عالميًا. هذه الدول غالبًا ما تسجل معدلات منخفضة في:

* عدد مراكز البيانات السحابية.

* حجم الإنفاق على الابتكار الرقمي.

* توفر الكوادر المؤهلة في علوم البيانات وعلوم الحاسوب.

* سهولة الوصول إلى الإنترنت.

* كفاءة النظم القانونية في تنظيم التقنيات الحديثة.

بالمقارنة، تسجل الدول المتقدمة (مثل سنغافورة، كندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة) أعلى المعدلات بفضل بيئات رقمية متقدمة، وتشريعات مرنة، واستثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي.

2.2 فجوة البنية التحتية والمعرفة البشرية

تُعد فجوة البنية التحتية الرقمية من أكبر العوائق أمام تبنّي الذكاء الاصطناعي في الدول المتأخرة تكنولوجيًا. وتتمثل هذه الفجوة في:

* ضعف تغطية الإنترنت، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

* غياب شبكات الجيل الرابع والخامس 4.(G/5G)

* ندرة أجهزة الحوسبة الحديثة.

* غياب مراكز بيانات محلية، واعتماد مفرط على حلول خارجية قد تثير مخاوف سيادية وأمنية.

أما الفجوة في المعرفة البشرية، فتتجلى في محدودية عدد الخبراء المحليين في مجالات الذكاء الاصطناعي، وضعف برامج التعليم والتدريب ذات الصلة، وغياب الثقافة الرقمية في المجتمع. كما أن معظم مناهج التعليم في هذه الدول لا تزال تفتقر إلى المقررات المعاصرة في علوم البيانات، تعلم الآلة، وأخلاقيات التكنولوجيا.

هذه الفجوات المزدوجة – التحتية والبشرية – تؤدي إلى ضعف القدرة على إنتاج أو حتى استيعاب تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يعمّق التبعية التكنولوجية للدول الكبرى ويُضعف فرص التنمية الرقمية المحلية.

3. الفرص الممكنة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في هذه الدول

رغم التحديات العديدة التي تواجه الدول المتأخرة تكنولوجيًا، فإن **الذكاء الاصطناعي** يقدم فرصًا واعدة لتعويض بعض أوجه القصور في الموارد البشرية والإدارية، وتحقيق قفزات نوعية في قطاعات حيوية دون الحاجة إلى استثمارات تقليدية ضخمة. وفيما يلي أبرز مجالات الاستخدام الممكنة:

3.1 في الصحة: التشخيص الآلي، تتبع الأمراض

يمثل قطاع الصحة أحد أكثر القطاعات حاجة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الدول الضعيفة البنية، نظرًا لضعف البنية التحتية الطبية ونقص الكوادر المتخصصة. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في:

-التشخيص الآلي عبر تحليل الصور الشعاعية، والأشعة المقطعية، وفحوصات الدم، مما يقلل من الاعتماد على الأطباء في المناطق النائية.

-تتبع تفشي الأمراض من خلال تحليل بيانات السجلات الصحية وشبكات التواصل، ورصد أنماط العدوى في الوقت الفعلي، وهو ما أثبت فعاليته في حالات مثل كوفيد-19.

3.2 في التعليم: المعلم الافتراضي، التعلم المخصص

في دول تعاني من نقص المدارس والمعلمين، يوفّر الذكاء الاصطناعي حلولًا تعليمية قابلة للتوسّع، منها:

أ. المعلم الافتراضي الذي يقدم شروحات تفاعلية باستخدام الصوت والصورة بلغات محلية، ويمكنه متابعة تقدم الطالب وتقديم الدعم المناسب.

ب. التعلم المخصص ((Personalized Learningحيث توائم أنظمة الذكاء الاصطناعي المحتوى حسب مستوى الطالب، وتوفر مسارات تعليمية مرنة تعالج الفجوات المعرفية.

3.3 في الزراعة: التنبؤ بالمحاصيل، إدارة الري

تعتمد غالبية الدول المتأخرة تكنولوجيًا على الزراعة كمصدر رئيس للدخل، لكنها تواجه تقلبات مناخية وضعفًا في الموارد. ويُستخدم الذكاء الاصطناعي في:

-التنبؤ بالمحاصيل اعتمادًا على بيانات المناخ، والتربة، والتوزيع الزراعي، مما يساعد في التخطيط الزراعي والحد من الهدر.

-إدارة أنظمة الري بذكاء، من خلال أجهزة استشعار وتحليلات آنية تقلل من استهلاك المياه وتزيد من إنتاجية الأرض.

3.4 في الإدارة: تحليل البيانات، مكافحة الفساد

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز كفاءة الإدارة الحكومية في بيئات تعاني من الترهل البيروقراطي وضعف الشفافية، عبر:

-تحليل البيانات الحكومية للكشف عن التكرار، الفجوات، والفساد الإداري.

-مراقبة الإنفاق العام وتتبّع تنفيذ المشاريع باستخدام خوارزميات كشف التلاعب.

-تقديم الخدمات تلقائيًا من خلال روبوتات محادثة وأنظمة ذكية تقلل من تدخل العنصر البشري وتزيد الكفاءة.

3.5 في الأمن: المراقبة، التنبؤ بالنزاعات

في دول هشّة أمنيًا، يتيح الذكاء الاصطناعي أدوات تساعد على الوقاية أكثر من المواجهة، مثل:

-أنظمة المراقبة الذكية التي تراقب الأماكن العامة، وتتعرف على السلوكيات المريبة بشكل تلقائي.

-تحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية للتنبؤ بالنزاعات المحلية أو التوترات الاجتماعية، مما يسمح بالتدخل الوقائي المبكر.

4. التحديات والمخاطر

رغم الإمكانات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي للدول المتأخرة تكنولوجيًا، إلا أن توظيفه لا يخلو من تحديات معقدة ومخاطر متعددة قد تعيق استفادتها منه أو تؤدي إلى نتائج عكسية. وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

4.1 غياب الإطار القانوني والتشريعي

تفتقر معظم الدول الضعيفة رقميًا إلى أطر قانونية واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، ما يجعل المجال مفتوحًا أمام الاستخدام غير المنضبط للتقنيات. يشمل ذلك:

* غياب تشريعات تحمي خصوصية البيانات الشخصية.

* ضعف القوانين المتعلقة بمسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي في حال حدوث ضرر.

* فراغ تشريعي في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحساسة كالأمن والقضاء.

هذا الغياب يفتح الباب أمام انتهاكات فردية أو مؤسسية، ويعوق بناء ثقة المواطنين في التكنولوجيا.

4.2 محدودية الكوادر المؤهلة

تعاني هذه الدول من **نقص حاد في الكفاءات البشرية المتخصصة** في علوم البيانات، وهندسة الذكاء الاصطناعي، وأمن المعلومات. ويرجع ذلك إلى:

* ضعف المناهج التعليمية التقنية.

* ندرة برامج التدريب والابتعاث في مجالات الذكاء الاصطناعي.

* هجرة العقول إلى الدول المتقدمة.

هذه المحدودية لا تقتصر على غياب الخبراء، بل تشمل أيضًا ضعف الفهم العام للذكاء الاصطناعي بين صناع القرار، مما يحدّ من قدرة الحكومات على تبنّيه بفعالية.

4.3 خطر الاستخدام السلطوي أو غير العادل

في غياب الضوابط، يمكن أن يتحول الذكاء الاصطناعي إلى أداة للسيطرة بدلًا من التنمية، خاصة في الأنظمة التي تعاني من ضعف الشفافية وحقوق الإنسان. ومن المخاطر:

* استخدام أنظمة المراقبة الذكية لقمع الحريات ومراقبة المواطنين.

* تمييز خوارزمي في قرارات حكومية تتعلق بالخدمات أو الأمن أو القضاء.

* تعزيز الفجوة بين النخب التكنولوجية وبقية السكان، ما يؤدي إلى تفاقم اللامساواة.

لذا، فإن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون أولوية، وليس ترفًا مؤجلًا.

4.4 التبعية التكنولوجية للدول الكبرى

نظرًا لغياب بنى تحتية محلية، تعتمد معظم الدول المتأخرة تكنولوجيًا على حلول جاهزة مستوردة من شركات ودول كبرى، وهو ما يولّد مخاطر متعددة، منها:

* فقدان السيطرة على البيانات الوطنية الحساسة.

* تعرض الأمن الرقمي الوطني للاختراق أو التلاعب.

* الاعتماد الدائم على صيانة وتحديثات خارجية بتكاليف عالية.

هذه التبعية قد تؤدي إلى نوع جديد من الاستعمار التكنولوجي، ما لم تُبذل جهود لبناء قدرات محلية مستدامة.

5. السيناريوهات المستقبلية المقترحة

في ظل التفاوت الكبير في الجاهزية الرقمية والبنية التحتية بين الدول، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات مستقبلية رئيسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدول المتأخرة تكنولوجيًا. وتستند هذه السيناريوهات إلى تحليل الواقع الحالي، وإمكانات التحول، والعوائق المؤسسية والسياسية.

5.1 سيناريو التبني الجزئي المدعوم دوليًا

في هذا السيناريو، تتجه الدول الضعيفة رقميًا إلى توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل جزئي ومحدود في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والزراعة، وذلك عبر دعم خارجي مباشر من منظمات دولية، أو من خلال شراكات مع شركات تقنية عالمية.

يتميّز هذا النموذج بـ:

* توفير حلول سريعة ذات كلفة منخفضة نسبيًا.

* التركيز على مجالات ذات أثر اجتماعي مباشر.

* الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات الجاهزة.

ومع أن هذا السيناريو يُعدّ واقعيًا ومناسبًا على المدى القصير، إلا أنه **يعزز التبعية الخارجية**، ويجعل الدول المستفيدة عُرضة لضغوط سياسية واقتصادية، ما لم يُقرَن بخطط وطنية لبناء القدرات المحلية.

5.2 سيناريو الاستخدام الاستغلالي أو السلطوي

يمثّل هذا السيناريو الوجه المظلم لإدماج الذكاء الاصطناعي، حيث يُستخدم في الدول ذات الأنظمة السلطوية أو الضعف المؤسسي **كأداة للمراقبة والسيطرة بدلًا من التنمية**. وتشمل ملامحه:

* توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي لمراقبة المواطنين والمعارضين السياسيين.

* إصدار قرارات إدارية أو قضائية قائمة على تحليل خوارزمي منحاز أو غير شفاف.

* احتكار المعلومات والبيانات من قبل الجهات الأمنية أو النخبة السياسية.

ويؤدي هذا السيناريو إلى **تراجع الحقوق والحريات، وزيادة الفجوة بين الحاكم والمحكوم**، ما قد ينتج عنه توترات اجتماعية أو تفكك ثقة المواطنين في المؤسسات.

5.3 سيناريو البناء المحلي التدريجي للقدرات

يمثّل هذا السيناريو الأفضل والأكثر استدامة، حيث تقوم الدولة بوضع **استراتيجية وطنية تدريجية لبناء قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي**، من خلال:

* الاستثمار في التعليم والتدريب التقني.

* تشجيع البحث العلمي المحلي في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

* تطوير تشريعات تنظيمية عادلة وشفافة.

* دعم المشاريع الريادية والشركات الناشئة في المجال الرقمي.

رغم أن هذا المسار **يتطلب وقتًا أطول وجهودًا كبيرة**، إلا أنه يُمكّن الدولة من امتلاك أدواتها التكنولوجية، ويقلّل التبعية، ويُعزز الاستخدام الأخلاقي والتنموي للذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع خصوصياتها الثقافية والاجتماعية.

6. توصيات البحث

استنادًا إلى ما توصل إليه هذا البحث من تحليل للواقع والتحديات والفرص، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية التي تساهم في تهيئة الدول المتأخرة تكنولوجيًا للاستفادة الآمنة والمستدامة من تقنيات الذكاء الاصطناعي:

6.1 بناء شراكات ذكية بين القطاع العام والخاص

توصي الدراسة بأهمية تفعيل الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص المحلي والدولي في تنفيذ مشاريع الذكاء الاصطناعي. فمن خلال هذه الشراكات يمكن:

* نقل المعرفة التقنية بشكل مباشر.

* تسريع تنفيذ المشاريع في مجالات الصحة والتعليم والزراعة.

* خلق نماذج تجريبية ناجحة تعزز الثقة العامة بالتكنولوجيا.

ينبغي أن تكون هذه الشراكات قائمة على الشفافية، والتوازن في المصالح، وضمان السيادة الرقمية الوطنية.

6.2 الاستثمار في التعليم التقني والرقمي

يشكل بناء رأس المال البشري الركيزة الأساسية لأي تحول رقمي. وعليه، ينبغي:

* تطوير مناهج تعليمية حديثة تدمج مفاهيم الذكاء الاصطناعي والبيانات.

* إنشاء مراكز تدريب مهنية متخصصة في المهارات الرقمية.

* دعم برامج الابتعاث والمنح الدراسية في مجالات التقنية والذكاء الاصطناعي.

هذا الاستثمار سيساهم في تقليص الفجوة المعرفية والاعتماد المستقبلي على الكفاءات المحلية بدلًا من الاستيراد الخارجي.

6.3 وضع سياسات مرنة وقابلة للتكيّف مع التحول الرقمي

تحتاج هذه الدول إلى إطار سياساتي وتنظيمي قابل للتحديث، يواكب تسارع تطورات الذكاء الاصطناعي، ويضمن الاستخدام الآمن والأخلاقي له، وذلك من خلال:

* سنّ قوانين تنظم خصوصية البيانات، والملكية الفكرية، والمساءلة الخوارزمية.

* إنشاء وحدات حكومية مرنة متخصصة في التحول الرقمي والتقنيات الناشئة.

* إشراك المجتمع المدني والخبراء في صياغة السياسات لضمان الشفافية والقبول المجتمعي.

6.4 دعم البحوث المحلية وربطها بحلول الذكاء الاصطناعي

تشجع الدراسة على **تحفيز البحث العلمي المحلي** ليتجاوز دور الاستهلاك إلى الإبداع والإنتاج، عبر:

* تمويل مشاريع بحثية تطبيقية تتناول مشاكل محلية يمكن حلها باستخدام الذكاء الاصطناعي.

* ربط الجامعات ومراكز الأبحاث بالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

* دعم الابتكار في مجالات كالزراعة الذكية، الصحة المجتمعية، والخدمات الحكومية.

إن ربط المعرفة العلمية بالسياق المحلي يمثّل ضمانة حقيقية لتبنٍّ فعّال ومستدام للذكاء الاصطناعي.

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث قضية بالغة الأهمية تتعلّق بإمكانات وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في الدول المتأخرة تكنولوجيًا، والتي غالبًا ما تواجه ضعفًا مؤسسيًا، وفجوات رقمية واسعة، ونقصًا في الكوادر المؤهلة. ورغم هذه التحديات، بيّنت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي لا يمثل ترفًا تقنيًا أو خيارًا نخبويًا، بل هو أداة حيوية يمكن أن تسهم في معالجة مشكلات هيكلية مزمنة في قطاعات مثل الصحة، والتعليم، والإدارة، والزراعة، إذا ما أُحسن توظيفه ضمن رؤية شاملة ومستندة إلى الواقع.

توصّل البحث إلى أن فرص الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في هذه الدول ما تزال قائمة، ولكنها مشروطة بعدة عوامل، أبرزها: توافر الإرادة السياسية، والاستثمار في التعليم الرقمي، وبناء شراكات فاعلة، وسنّ تشريعات تضمن الاستخدام الأخلاقي للتقنيات. كما أن السيناريوهات المستقبلية الممكنة تتراوح بين تبنٍّ جزئي مدعوم دوليًا، أو استخدام استغلالي وسلطوي، أو مسار تدريجي نحو بناء القدرات المحلية، وهو السيناريو الذي أوصى به البحث لتحقيق الاستدامة والاستقلال الرقمي.

في الختام، يُعد الذكاء الاصطناعي فرصة ثمينة للدول المتأخرة تكنولوجيًا، لا لتقليد نماذج جاهزة، بل لإعادة تشكيل مستقبلها على أسس رقمية تراعي العدالة، السيادة، والاحتياج المحلي. وهو ما يستدعي تحركًا سريعًا، قائمًا على الفهم العميق، والتخطيط الإستراتيجي، والتعاون الشامل بين الفاعلين المحليين والدوليين.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. تقرير التنمية البشرية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2022.

2. صندوق النقد العربي. "الجاهزية للتحول الرقمي في الدول العربية." أبوظبي، 2021.

3. المركز الإقليمي للتخطيط. "الفجوة الرقمية في الدول النامية: الواقع والتحديات." القاهرة، 2020.

4. كمال، علي. "الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في العالم العربي." مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2021.

5. عبد الله، طارق. "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: نحو إطار قانوني في البيئات الهشة." المجلة العربية للتقنية والقانون، 2023.

6. جامعة الدول العربية. "تقرير الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي." إدارة التنمية والتكنولوجيا، 2020.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية

1. Oxford Insights. (2023). Government AI Readiness Index.

https://www.oxfordinsights.com/government-ai-readiness-index

2. World Bank. (2021). World Development Report: Data for Better Lives.

Washington, DC: World Bank Publications.

3. United Nations ESCWA. (2022). Artificial Intelligence in the Arab Region: Challenges and Opportunities.

Beirut: UN-ESCWA.

4. World Economic Forum..Schwab, K. (2017). The Fourth Industrial Revolution

Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

.5 Binns, R. (2018). Fairness in Machine Learning: Lessons from Political Philosophy. Proceedings of the 2020 Conference on Fairness, Accountability, and Transparency.

.6 NBER .Acemoglu, D., & Restrepo, P. (2019). Artificial Intelligence, Automation, and Work Working Paper No. 24196

.7 OECD. (2020). AI Principles and Policy Recommendations.

https://www.oecd.org/going-digital/ai

DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY مجلة الحياة الرقمية والتكنولوجيا
DIGITAL LIFE & TECHNOLOGY
Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الأردن: الواقع، والتحديات، والفرص المستقبلية

The Role of Charitable Associations in Achieving Social Development in Jordan: Reality, Challenges, and Future Opportunities

عائدة عمر/ جمعية الرحمة الخيرية/ الأردن

Email: info@humanitarianpivot.org

Tel: +962799106370

ملخص

يتناول هذا البحث واقع الجمعيات الخيرية في الأردن، من حيث نشأتها وتطورها القانوني والاجتماعي، وأدوارها التنموية في مختلف القطاعات. كما يُسلّط الضوء على الإطار المؤسسي والتشريعي الذي ينظم عمل هذه الجمعيات، ويحلل التحديات التي تواجهها مثل ضعف التمويل، البيروقراطية، وغياب الحوكمة الرشيدة. ويستعرض البحث تجارب ميدانية ونماذج ناجحة من الجمعيات التي ساهمت بفعالية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي. في الختام، يقترح البحث مجموعة من التوصيات لتعزيز دور العمل الخيري في التنمية المستدامة، وضمان استمراريته وكفاءته في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: جمعيات خيرية، عمل خيري، تنمية مستدامة، كفاءة، متغيرات.

Abstract

This research explores the reality of charitable organizations in Jordan, focusing on their historical development, legal framework, and social contributions across various sectors. It sheds light on the institutional and legislative structures governing their operations, while analyzing the key challenges they face—such as limited funding, bureaucratic obstacles, and the lack of good governance practices. The study also presents successful field experiences and case studies of charities that have played a significant role in economic and social empowerment. Finally, the research proposes a set of recommendations to strengthen the role of the philanthropic sector in achieving sustainable development and ensuring its continuity and effectiveness amid ongoing socio-economic changes.

محاور البحث:

1. الإطار النظري والمفاهيمي

* تعريف العمل الخيري والعمل التطوعي.

Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

* نشأة وتطور الجمعيات الخيرية.

* الفرق بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية.

2. الإطار القانوني والتنظيمي في الأردن

* القوانين الناظمة للجمعيات الخيرية (قانون الجمعيات، التشريعات المرتبطة).

* أدوار وزارة التنمية الاجتماعية وغيرها من الجهات الرقابية.

* إجراءات الترخيص والتمويل والإشراف.

3. واقع الجمعيات الخيرية في الأردن

* أعداد الجمعيات وتوزيعها الجغرافي.

* التصنيف حسب الاختصاص (إغاثية، صحية، تعليمية، تنموية...).

* نماذج ناجحة من الجمعيات المحلية.

4. دور الجمعيات في التنمية الاجتماعية

* الإسهام في الحد من الفقر والبطالة.

* دعم الفئات المهمّشة (الأيتام، النساء، ذوو الإعاقة...).

* المبادرات في التعليم والصحة والرعاية النفسية.

5. التحديات التي تواجه الجمعيات الخيرية

* التمويل والاستدامة المالية.

* البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

* الرقابة والمساءلة.

* التنافس غير الصحي بين الجمعيات.

6. العلاقة مع المجتمع والدولة

* الشراكة بين القطاع الحكومي والجمعيات.

* درجة ثقة المجتمع المدني بهذه المؤسسات.

* دور الإعلام في دعم أو تقويض سمعة العمل الخيري.

7. فرص التطوير والتحول الرقمي

* استخدام التكنولوجيا في إدارة العمل الخيري.

* فرص الذكاء الاصطناعي في تحليل الاحتياجات الاجتماعية.

* تطبيقات الشفافية والحوكمة الرشيدة.

8. خاتمة وتوصيات

* خلاصة النتائج.

* توصيات لتطوير البيئة التنظيمية والمالية.

* مقترحات لتعزيز أثر الجمعيات في التنمية.

الإطار النظري والمفاهيمي

تعريف العمل الخيري والعمل التطوعي

يُعد العمل الخيري أحد أركان التكافل الاجتماعي في المجتمعات، ويُقصد به تقديم المساعدة المادية أو المعنوية للفئات المحتاجة دون مقابل، بدافع الإحسان والإنسانية. ويندرج ضمنه التبرعات، الوقف، إنشاء المرافق الخدمية، دعم الأيتام، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للفقراء والمحتاجين (أبو سمهدانة 2010).

أما العمل التطوعي، فهو جهد يبذله الفرد أو الجماعة من وقتهم أو مهاراتهم لصالح المجتمع دون انتظار مقابل مادي، ويتم غالبًا عبر مؤسسات أو مبادرات أهلية تهدف إلى خدمة الصالح العام. ويُعد العمل التطوعي أحد أبرز مكونات رأس المال الاجتماعي في أي مجتمع، لما له من أثر في تعزيز المشاركة المدنية والانتماء الوطني (أبو طالب 2016).

نشأة الجمعيات الخيرية وتطورها

ترجع جذور العمل الخيري في الأردن إلى التقاليد الدينية والاجتماعية التي تحضّ على الإحسان والعطاء، خاصة في المجتمع الإسلامي الذي يولي الزكاة والصدقة أهمية كبيرة (أبو عواد 2014). إلا أن التنظيم المؤسسي للجمعيات الخيرية بدأ فعليًا مع منتصف القرن العشرين، حيث تأسست أولى الجمعيات المرخصة رسميًا في عهد الإمارة، وتطورت مع تأسيس الدولة الحديثة (أبو فارس 2009).

وقد شهدت العقود الأخيرة نموًا ملحوظًا في عدد الجمعيات وتنوع اختصاصاتها، تزامنًا مع التطورات التشريعية والانفتاح على مفاهيم التنمية المستدامة، ما جعلها شريكًا مهمًا في السياسات الاجتماعية للدولة (أبو كشك 2013).

الفرق بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية

رغم التشابه بين المنظمات غير الحكومية NGOs والجمعيات الخيرية في الأهداف الإنسانية والاجتماعية، إلا أن هناك فروقًا جوهرية بينهما:

المنظمات غير الحكومية تتسم غالبًا ببنية مؤسسية أكبر، وتمويل خارجي أو دولي، ولها برامج ومشاريع طويلة الأمد تستهدف تغيير السياسات أو تحسين واقع جماعات محددة (أبو ملوح 2020).

الجمعيات الخيرية تركز غالبًا على تقديم خدمات مباشرة للفئات المحتاجة مثل المساعدات الغذائية، والرعاية الطبية، وتكون غالبًا محلية في النطاق، وموجهة للحالات الإنسانية العاجلة.

وبذلك، فإن الجمعيات الخيرية تُعد جزءًا من المنظومة الأوسع للمنظمات غير الربحية، لكنها تتميز بطابعها الإغاثي والتكافلي المباشر.

الإطار القانوني والتنظيمي للجمعيات الخيرية في الأردن

التشريعات الناظمة لعمل الجمعيات

يُعد قانون الجمعيات رقم 51 لسنة 2008 وتعديلاته الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم عمل الجمعيات الخيرية في الأردن. وقد جاء هذا القانون ليحل محل قانون الجمعيات الخيرية السابق، بهدف تنظيم القطاع غير الربحي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وينص القانون على ضرورة تسجيل أي جمعية لدى وزارة التنمية الاجتماعية (أديب 2017)، وتحديد أهدافها ومجالات نشاطها، ومصادر تمويلها، وهيكلها الإداري. كما يوجب القانون التزام الجمعيات بتقديم تقارير مالية وإدارية دورية، لضمان المتابعة والمراقبة (البشايرة 2019).

أشكال الجمعيات وتصنيفاتها

يُصنّف القانون الجمعيات إلى أنواع عدة، أبرزها:

الجمعيات الخيرية: تُعنى بتقديم خدمات الإغاثة والدعم الإنساني للفئات الأقل حظًا.

الجمعيات التنموية: تركّز على مشاريع مستدامة تعزز من قدرات المجتمعات المحلية.

الجمعيات الثقافية والتعليمية: تهدف إلى رفع الوعي وتطوير التعليم والمعرفة.

الجمعيات الصحية والبيئية: تُعنى بتوفير خدمات وقائية وعلاجية، أو المحافظة على البيئة.

ويُتيح القانون للجمعيات الحق في إقامة مشاريع مدرّة للدخل، ضمن شروط واضحة، تضمن توجيه العوائد نحو أهداف الجمعية.

الإشراف الحكومي والتنسيق المؤسسي

تتولى وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية تسجيل الجمعيات، ومراقبة أعمالها، ودعم أنشطتها في بعض الحالات، بالتنسيق مع جهات حكومية أخرى (البطاينة 2021) مثل:

وزارة الداخلية: في حال وجود أنشطة لها أبعاد أمنية أو ترتبط بتعاون خارجي.

دائرة مراقبة الشركات: للجمعيات التي تسجّل نفسها كمؤسسات غير ربحية ذات طابع تجاري.

دائرة ضريبة الدخل: لمتابعة الامتيازات والإعفاءات الضريبية.

كما توجد هيئة مستقلة هي هيئة تنظيم العمل التطوعي (غير دائمة) أو لجان تنسيقية محلية تسهم في ضبط الأداء، وضمان عدم تداخل الاختصاصات أو تضارب الأدوار.

التحديات القانونية والإدارية

رغم وجود إطار قانوني واضح، إلا أن الجمعيات الخيرية في الأردن تواجه جملة من التحديات، منها:

* بطء الإجراءات البيروقراطية في التسجيل وتجديد التصاريح (جاد الله 2018).

* القيود المفروضة على التمويل الخارجي، ما يحد من قدرة الجمعيات على تنفيذ مشاريع واسعة.

* ضعف الكوادر الإدارية لدى بعض الجمعيات الصغيرة، ما يؤثر على الامتثال القانوني.

* الحاجة إلى تشريعات أكثر مرونة تتيح الشراكة الفاعلة مع القطاعين العام والخاص.

واقع الجمعيات الخيرية في الأردن: أرقام، توزيع، ومجالات عمل

الإحصائيات العامة

وفقًا لبيانات وزارة التنمية الاجتماعية، بلغ عدد الجمعيات الخيرية المسجلة في الأردن ما يزيد عن 6,000 جمعية بحلول عام 2024، تتفاوت في حجمها وقدراتها المالية والبشرية. وتتركز النسبة الأكبر منها في العاصمة عمّان، تليها محافظات مثل إربد، الزرقاء، والكرك (الخطيب 2021)، في حين تشهد المناطق البعيدة والبادية حضورًا أضعف نسبيًا.

مجالات العمل

تتنوع مجالات عمل الجمعيات الخيرية في الأردن، وتشمل:

*الإغاثة والمساعدات الإنسانية: مثل توزيع الطرود الغذائية، والكسوة، والمساعدات النقدية.

*الرعاية الصحية: من خلال العيادات الخيرية، حملات التوعية، وتوفير الأدوية.

*التعليم والتدريب: دعم الطلبة المحتاجين، منح دراسية، دورات مهنية.

*تمكين المرأة والشباب: برامج تدريبية، قروض صغيرة، مبادرات مجتمعية.

*رعاية الأيتام وذوي الإعاقة: من خلال مراكز متخصصة أو خدمات ميدانية.

*المساعدات الموسمية: كحملات رمضان، الأضاحي، والشتاء.

التوزيع الجغرافي والسكاني

تُظهر الدراسات أن الجمعيات الخيرية تتركّز في المناطق الحضرية، حيث تتوافر الموارد والدعم، بينما تفتقر العديد من المناطق الريفية والمهمّشة إلى وجود كافٍ من الجمعيات. كما أن بعض الجمعيات الكبرى تعمل على مستوى المملكة، بينما تكتفي جمعيات صغيرة بالعمل في نطاق محلي ضيّق (ديب 2015).

التمويل والاستدامة

تُموّل الجمعيات في الأردن عبر:

**تبرعات الأفراد، سواء بشكل مباشر أو إلكتروني.

**الدعم الحكومي المحدود، غالبًا لغايات إشرافية أو في حالات استثنائية.

**التمويل الأجنبي (بإشراف حكومي دقيق).

***مشاريع مدرّة للدخل (مثل رياض الأطفال أو الإنتاج الغذائي).

وتواجه العديد من الجمعيات تحديات في تحقيق الاستدامة المالية، خصوصًا في ظل الاعتماد المفرط على التبرعات الموسمية وضعف الثقافة المؤسسية (الزعبي 2020).

السمعة العامة والتأثير المجتمعي

بشكل عام، تحظى الجمعيات الخيرية في الأردن بثقة مجتمعية متوسطة إلى جيدة، وتُعتبر أداة فاعلة في تخفيف الفقر والبطالة. غير أن حالات فردية من الفساد أو ضعف الحوكمة أضرّت بسمعة بعض الجمعيات، ما دفع نحو مطالبات بتعزيز الشفافية والرقابة (السعد 2017).

دور الجمعيات الخيرية في التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي

التحول من الإغاثة إلى التنمية

لم تعد الجمعيات الخيرية تُعنى فقط بتقديم المساعدات الطارئة، بل باتت اليوم تسعى إلى تبنّي نهج تنموي مستدام، يركّز على تمكين الأفراد والمجتمعات بدلًا من مجرد تقديم العون المؤقت (شقيرات 2013). وقد ظهرت مبادرات عديدة لتحويل الجمعيات إلى منصات تمكين اقتصادي وتعليمي واجتماعي (طوقان 2021).

تمكين الفئات الضعيفة

تقوم الجمعيات الخيرية في الأردن بدور حيوي في:

تمكين النساء من خلال التدريب المهني، برامج الريادة الاجتماعية، ودعم المشاريع الصغيرة.

تأهيل الشباب ودمجهم في سوق العمل عبر التدريب والتشغيل.

دعم ذوي الإعاقة بتوفير وسائل التأهيل المهني والتعليم الدامج.

رعاية الأيتام بأساليب نفسية وتنموية حديثة.

تعزيز الشراكات المجتمعية

أصبح من الشائع أن تنخرط الجمعيات في شراكات مع:

القطاع الخاص: لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية (.CSR)

الجامعات ومراكز البحث: لتقييم الأثر وتحسين الأداء.

البلديات والمجالس المحلية: لتنفيذ مشاريع تنموية تخدم المجتمع المحلي.

المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ((SDGs

تلعب الجمعيات الخيرية دورًا مباشرًا أو غير مباشر في دعم أهداف التنمية المستدامة، مثل:

القضاء على الفقر (الهدف 1)

الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)

التعليم الجيد (الهدف 4)

المساواة بين الجنسين (الهدف 5)

العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)

الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)

بناء رأس المال الاجتماعي

من خلال الأنشطة التشاركية والتطوعية، تسهم الجمعيات في بناء ما يُعرف بـ **رأس المال الاجتماعي، أي الثقة والتعاون بين أفراد المجتمع، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من النزاعات المجتمعية (عرار 2011).

التحديات التي تواجه الجمعيات الخيرية في الأردن

رغم الدور الحيوي الذي تؤديه الجمعيات الخيرية في الأردن، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر في فعاليتها واستدامة عملها، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى:

تحديات قانونية وتنظيمية

تعقيد الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بالتسجيل والترخيص والتجديد السنوي.

تعدد المرجعيات الحكومية المشرفة (مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ودائرة مراقبة الجمعيات)، ما يؤدي إلى تضارب في التعليمات (قاسم 2022).

القيود على التمويل الأجنبي، خاصة في ظل متطلبات الإفصاح والرقابة المتزايدة.

تحديات مالية

الاعتماد المفرط على التبرعات الفردية والموسمية، مما يعرّض الجمعية لأزمات تمويل غير متوقعة.

ضعف التخطيط المالي والاستثمار المستدام، وانعدام مصادر الدخل الذاتي.

قلة الدعم الحكومي المباشر وغياب الحوافز الضريبية الفاعلة للمتبرعين.

تحديات مؤسسية وإدارية

نقص الكوادر المؤهلة إدارياً وتخطيطياً، واعتماد بعض الجمعيات على المتطوعين دون تدريب كافٍ.

ضعف ثقافة الحوكمة والشفافية، مما قد يؤثر على ثقة الجمهور والداعمين.

غياب أنظمة التقييم وقياس الأثر، ما يجعل من الصعب تحسين الأداء أو إقناع الممولين (الكيلاني 2016).

تحديات مجتمعية

انخفاض الوعي المجتمعي بثقافة العمل الخيري المؤسسي مقارنة بالأعمال الفردية أو الموسمية.

الخلط في المفاهيم بين العمل الخيري والعمل السياسي أو الدعوي، مما يؤدي إلى حساسية في التعامل مع بعض الجمعيات.

الشكوك أو الصور النمطية السلبية لدى بعض فئات المجتمع حول مصداقية بعض الجمعيات.

تحديات تقنية

التأخر في التحول الرقمي، سواء من حيث إدارة البيانات، أو تقديم الخدمات إلكترونيًا.

ضعف التفاعل على المنصات الرقمية، ما يقلل من قدرة الجمعيات على الوصول لجمهور أوسع أو الحصول على الدعم إلكترونيًا (نصيرات 2021).

أمثلة ونماذج ناجحة من الجمعيات الخيرية في الأردن

تمكنت بعض الجمعيات الخيرية في الأردن من إثبات قدرتها على إحداث أثر حقيقي في المجتمع، عبر مبادرات مستدامة، وحوكمة فعالة، وشراكات استراتيجية. فيما يلي عرض لأبرز النماذج الناجحة:

جمعية المركز الإسلامي الخيرية

التأسيس: تأسست عام 1963، وتُعد من أكبر الجمعيات الخيرية في الأردن.

القطاعات: تعمل في مجالات الإغاثة، والتعليم، والرعاية الصحية، وكفالة الأيتام.

النجاحات: تمتلك عشرات المدارس والمراكز الصحية، وتُشرف على آلاف الحالات الإنسانية سنويًا.

نموذج العمل: تعتمد على موارد ذاتية وتبرعات منتظمة، إلى جانب إدارة مؤسسية متقدمة (ديب 2020).

تكية أم علي

التأسيس: أُسست عام 2003 كمبادرة وطنية لمكافحة الجوع.

المجال: الأمن الغذائي.

التميز: أول جمعية أردنية تعمل وفق برامج غذائية مستدامة، تقدم طروداً غذائية شهرية لـ 20,000 أسرة محتاجة.

نموذج العمل: قائمة على كفالات شهرية شفافة، وتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص.

مؤسسة الحسين للسرطان (مركز الحسين للسرطان)

التركيز: تُعنى بجمع التبرعات لعلاج مرضى السرطان غير القادرين على تحمل التكاليف.

النموذج: استطاعت تأسيس صندوق دعم مستدام، وحققت شراكات دولية ومحلية كبيرة.

النجاح: تُعد مثالًا على الجمع بين العمل الخيري والرعاية الصحية المتخصصة (قاسم 2022).

الجمعية الأردنية لمكافحة التوحد

التركيز: تقدم خدمات تدريبية وتأهيلية للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد.

النجاحات: استطاعت إدماج عدد من الأطفال في التعليم النظامي، ووفرت برامج دعم للأسر.

التميز: تعتمد على نموذج متخصص يستند إلى البحث العلمي.

مبادرة "نوى" – إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد

النوع: منصة رقمية للعمل الخيري.

الابتكار: تربط بين المتبرعين والمبادرات الاجتماعية بشفافية رقمية عالية.

النجاح: استطاعت جمع مبالغ ضخمة لمشاريع تعليمية وصحية وتنموية عبر الإنترنت.

التوصيات والخاتمة

أولًا: التوصيات

بناءً على ما تم عرضه من الإطار النظري، والتحليل الواقعي، والنماذج العملية للجمعيات الخيرية في الأردن، يُمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز أثر العمل الخيري وتطوير فعاليته:

1. تعزيز الشفافية والحوكمة

* ضرورة إلزام الجمعيات بنشر تقارير مالية سنوية وتوضيح مصادر التمويل ومجالات الإنفاق.

* تطوير آليات الرقابة الداخلية والخارجية لضمان النزاهة.

2. التحول الرقمي في إدارة العمل الخيري

* تبني حلول رقمية ذكية لإدارة التبرعات والتواصل مع المتبرعين، مثل المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية.

* تشجيع المبادرات الرقمية التي تُسهم في تبسيط الوصول إلى المحتاجين وزيادة التفاعل الشعبي.

3. بناء شراكات فعّالة مع القطاعين العام والخاص

* تعزيز التعاون بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات الحكومية لتكامل الجهود.

* فتح آفاق الشراكة مع الشركات من خلال برامج المسؤولية المجتمعية (.CSR)

4. التركيز على الاستدامة بدلاً من المعونة الوقتية

* توجيه الجهود نحو المشاريع التنموية كالتدريب المهني، وتمويل المشاريع الصغيرة، والتعليم.

* إنشاء صناديق استثمارية خيرية تضمن ديمومة الدعم المالي.

5. رفع وعي المجتمع بدور الجمعيات الخيرية

* إطلاق حملات توعية دورية لتعزيز ثقافة التبرع والمشاركة المجتمعية، خاصة في صفوف الشباب.

6. دعم البحث العلمي في مجال العمل الخيري

* تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على دراسة ظاهرة العمل الخيري وتحليلها علميًا لتطوير السياسات والاستراتيجيات.

ثانيًا: الخاتمة

يمثل العمل الخيري أحد الأعمدة الأساسية للتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة في الأردن. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الجمعيات الخيرية، فإن التجارب الناجحة والنماذج الرائدة تثبت أن الاستثمار في هذا القطاع يُمكن أن يُسهم بفعالية في تحسين حياة الأفراد ودعم الفئات المهمّشة.

ويظل تطوير البيئة التشريعية، وتحديث آليات الإدارة، وتعزيز ثقة المجتمع، من أبرز مفاتيح الارتقاء بالعمل الخيري ليكون أكثر احترافًا وتأثيرًا في العقود القادمة.

في النهاية، لا بد من النظر إلى الجمعيات الخيرية لا كمؤسسات لمساعدة الفقراء فحسب، بل كقوة مجتمعية داعمة للعدالة والتنمية والاستقرار.

المراجع:

1. أبو سمهدانة، عبد الله (2010). العمل الخيري وأثره في التنمية المجتمعية. دار الفكر العربي.

2. أبو طالب، محمد (2016). التمويل الإسلامي والعمل الخيري في الوطن العربي. دار المناهج للنشر والتوزيع.

3. أبو عواد، زيد (2014). واقع الجمعيات الخيرية في الأردن: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

4. أبو فارس، خليل (2009). دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمعات المحلية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية.

5. أبو كشك، علي (2013). الرقابة على العمل التطوعي في الأردن. مجلة دراسات قانونية، جامعة آل البيت.

6. أبو ملوح، نادر (2020). دور الجمعيات الخيرية في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية. المجلة العربية لبحوث التنمية.

7. أديب، سعاد (2017). الحوكمة في مؤسسات العمل الخيري العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

8. البشايرة، نوال (2019). تحليل أداء الجمعيات الخيرية في الأردن من منظور التنمية المستدامة. المجلة الأردنية للعلوم الإدارية.

9. البطاينة، مراد (2022). العمل التطوعي في الأردن: الواقع والمأمول. وزارة التنمية الاجتماعية.

10. التلهوني، إبراهيم (2012). دور التشريعات في تنظيم الجمعيات الخيرية في الأردن. مجلة الحقوق، جامعة مؤتة.

11. جاد الله، فاطمة (2018). تجارب عربية ناجحة في إدارة العمل الخيري: دراسات مقارنة. مركز الأبحاث الاجتماعية العربي.

12. الخطيب، حنان (2021). أثر وسائل التواصل الاجتماعي على جمع التبرعات في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية.

13. ديب، يوسف (2015). المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي: بين العمل التنموي والرقابة. دار المسيرة.

14. الزعبي، خلود (2020). الجمعيات الخيرية في الريف الأردني: دراسة حالة. مجلة التنمية المحلية، جامعة اليرموك.

15. السعد، منال (2017). معوقات العمل الخيري في الأردن. مجلة دراسات إنسانية، جامعة الزرقاء.

16. شقيرات، هالة (2013). إسهام الجمعيات الخيرية في تحسين الخدمات الصحية بالأردن. المجلة الصحية العربية.

17. طوقان، أحمد (2021). العمل الخيري في الأردن خلال جائحة كورونا: الفرص والتحديات. المركز الوطني للدراسات.

18. عرار، خالد (2011). دور الجمعيات الخيرية في تعزيز رأس المال الاجتماعي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

19. قاسم، ليلى (2022). الشفافية والمساءلة في الجمعيات الخيرية الأردنية. دراسة تحليلية، مركز الشفافية الأردني.

20. الكيلاني، راكان (2016). أثر التشريعات على استقلالية المنظمات الخيرية في الأردن. المجلة القانونية الأردنية.

Issued by: Digital Al-Jazari for Artificial Intelligence and Research Innovation ISSN: 3104-378X (Print) تصدر عن: الجزري الرقمي للذكاء الاصطناعي والابتكار البحثي
Volume (1) Issue (1) . May 2025 المجلد (1) العدد (1) أيـار 2025

21. نصيرات، عايدة (2023). الاتجاهات الحديثة في تمويل الجمعيات الخيرية غير الحكومية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العمل الاجتماعي، عمان.